



مركز القدس للدراسات السياسية

AL - QUDS CENTER For Political Studies

[www.alqudscenter.org](http://www.alqudscenter.org)

ندوة  
"قراءات في الموازنة العامة الأردنية لعام 2008"

9 شباط /فبراير 2008

المتحدث: معالي الدكتور رجائي المعشر  
رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان

## ندوة

### "قراءات في الموازنة العامة الأردنية لعام 2008" 9/فبراير /2008

نظم منتدى السياسات في مركز القدس للدراسات السياسية في التاسع من فبراير /شباط 2008 ، ندوة بعنوان "قراءات في الموازنة العامة الأردنية لعام 2008". حاضر فيها الدكتور رجائي المعشر ، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان، عضو مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني ، كما حضرها عدد من النواب ، ورجال الاقتصاد والأعمال وعدد من أمناء الأحزاب السياسية الأردنية ، والنقابيين ، والصحافيين ، والمهتمين بالشأن الاقتصادي الأردني العام ، هذا وقدّم المشاركون السيد عريب الرنتاوي ، المدير العام لمركز القدس ورئيس "منتدى السياسات".

### عريب الرنتاوي ، مدير مركز القدس للدراسات السياسية

مساء الخير جميعاً ، نرحب بكم مجدداً في نشاط آخر لمركز القدس ومنتدى السياسات ، ونخصص ندوتنا هذه الليلة لمناقشة "الموازنة العامة للأردن لعام 2008" ، في ضوء التقرير الهام الذي رفعته "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان ، والذي نُظر إليه كوثيقة هامة وربما نموذجاً للخطاب الاقتصادي- الاجتماعي الذي يمكن للدولة الأردنية أن تصيغه و تبلوره و تطلقه كذلك .

هذا التقرير الذي أثار الكثير من النقاش والجدل، أتمنى أن يحظى باهتمامنا أيضاً في هذه الأمسية. النقاش لن يكون مقتصرًا على التقرير أو

\* معالي الدكتور رجائي المعشر ، ولد في عمان في الثاني من شهر كانون الثاني عام 1944 ، تلقى تعليمه العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نال شهادة الدكتوراه في التسويق . تقلد العديد من المناصب الرفيعة في المملكة الأردنية في القطاعين الخاص والعام في العام 1984 ، أسس الدكتور رجائي الشركة الأهلية للتمويل والاستثمار، التي تحولت فيما بعد إلى "بنك الأعمال" في عام 1997، إندمج بنك الأعمال مع بنك الوطني الأردني ، و بات يعرف الآن باسم "البنك الأهلي الأردني". وهو أكبر ثالث بنك في الأردن ، حيث رسخ وجوده بالإضافة إلى الأردن في لبنان وقبرص وفلسطين .

الموازنة ؛ فالباب مفتوح لمناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي على اتساعه في الأردن في ضوء ما تضمنته الموازنة وكذلك التوصيات التي طرحها تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" لمجلس الأعيان وبخاصة قرارات "تعويم" أسعار المحروقات والمشتقات النفطية وتداعياتها ووضع رؤى مستقبلية ؛ حيث نعالج أثر هذا على وضع الاقتصاد الأردني في المرحلة القادمة ، وما يمكن أن يعكسه من عواقب وتبعات ذات طابع اجتماعي أو سياسي .

يسعدنا أن نرحب هذه الليلة بمعالي الدكتور رجائي المعشر ، رئيس "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان ، والذي سيتحدث لمدة نصف ساعة كتوطئة ومدخل للحديث وبعدها يُفتح النقاش للأسئلة ، والاستفسارات والمداخلات من قبل المشاركين والحضور ، وأكرر ترحيبي بكم ودعونا نستثمر الوقت في البدء بالندوة وشكراً لكم .

مدخل وتوطئة معالي الدكتور رجائي المعشر ، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان ،

الأخوات والأخوة ، السلام عليكم ورحمته الله وبركاته ،

أشركم على دعوتكم الكريمة بتواجدي بين هذه النخبة الطيبة من أبناء الأردن ، لتبادل سوياً الرأي والمعلومات حول الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية التي نعيشها هذه الأيام . وأشكر الأخ الأستاذ عريب الرنتاوي على مبادرته هذه لأني على يقين بأن التحدث معكم سيؤدي علماء ومعرفة في هذا الموضوع الهام .

ندرك جميعاً الأوضاع السياسية المقلقة في الإقليم ، وندرك أيضاً الآثار السلبية لهذه الأوضاع على الأردن ؛ ففلسطين التّوأم تعيش تحت نيران الاحتلال والخلافات الفلسطينية - الفلسطينية . وكذلك الحال في العراق ، فيما تستمر حالة عدم التوافق في لبنان بين فئاته السياسية والطائفية المختلفة ، هذا وما زالت حالة الترقب في المنطقة بانتظار ما سيؤول إليه الموقف من "الملف النووي" الإيراني .

6) أن الأردن يستهلك أكثر مما ينتج؛ فالعجز في الموازنة العامة في تنامي مستمر، حيث وصل هذا العام إلى 724 مليون دينار .

ومع ذلك فقد حقق الأردن العديد من النجاحات ، خاصة في مجال السياسة النقدية ، ومن بين هذه النجاحات :

- أ) النجاح في استقرار سعر صرف الدينار.
- ب) بناء الاحتياطيات من العملات الأجنبية
- ج) تحقيق نسب نمو حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي وصلت إلى 7% سنوياً .

هذه بعض الحقائق ، وأنا واثق من أن الأخوة الكرام يستطيعوا الإضافة على ما ذكر .

وأمام هذا الواقع وجد الأردن نفسه في مأزق اقتصادية حقيقية الواحدة تلو الأخرى ، وكلنا يستذكر قرار "تعويم" أسعار الخبز في عقد التسعينات ثم قرارات رفع أسعار المحروقات والمشتقات النفطية عدة مرات لمعالجة الزيادة في كلفة الدعم والتي فاقت أو تفوق قدرة الحكومة على تحملها.

ولمعالجة هذه الأزمات لجأت الحكومة إلى فرض الضرائب والرسوم لتحقيق زيادة إيراداتها ؛ حيث كانت "ضريبة المبيعات" أهم هذه الضرائب. كما لجأت الحكومة أيضاً إلى خصخصة العديد من المؤسسات الخدمية لأن قدرتها على الإستثمار فيها أو تمويلها لم تعد متوفرة. واضطرت إلى طرح العطاءات الكبيرة على أسس "بي أو تي" للحد من زيادة المديونية الخارجية .

وأنا أقول أنه "لكل إجراء تتخذه الحكومة، هناك مؤيدون ومعارضون، وهذا حق، ولكن تبقى مسؤوليتنا الوطنية هي الأساس، هذه المسؤولية تدفع كل واحد منكم يحمل "الهَمّ الوطني" في قلبه وعقله إلى محاولة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها وطنه الأردن، وذلك بعد أن يقوم بدراسة البدائل المتاحة بصورة علمية ، دقيقة وشاملة للأبعاد الاجتماعية لهذه الحلول.

الأخوة الأفاضل ،

الحديث عن حتّ الدول العربية والصديقة على زيادة مساعداتها للأردن أو تقديم النفط ومشتقاته بأسعار تفضيلية، و إعفاء الأردن من ديونه الخارجية يقع ضمن الأمنيات وليس الحلول. فكلنا

وكلكم على علم ودراية واسعة بكافة هذه القضايا ؛ حيث أنني سأذكرها لتأثيرها السلبي على أوضاعنا الاقتصادية . فنحن نعلم جميعاً بالعوامل الاقتصادية الخارجية التي هي خارج سيطرة صانع القرار في السياسة الاقتصادية الأردنية .

أهم هذه العوامل : انخفاض سعر صرف "الدولار" الأمريكي والإرتفاع غير المسبوق لأسعار النفط والمحروقات ، وبدء الإنكماش في اقتصاد أمريكا والعالم الغربي ، وأزمة "التمويل العقاري" في أمريكا وتداعياتها على القطاع المصرفي العالمي

وفي الوقت ذاته، هناك حقائق تفرض علينا التعامل معها بكل جدية وأهمها :

1) أن الأردن يعاني من عجز في الموارد الطبيعية وخاصة المياه. وأن المورد الوطني الأول هو الإنسان ، ومن هنا تأتي أهمية التربية والتعليم والثقافة . وأن الأردن "شاء أم أيا" هو جزء من الاقتصاد العالمي المنفتح على بعضه بعضاً، مما جعل اقتصاد السوق هو المهيمن في هذه المرحلة وأدى بالتالي إلى إعادة النظر في دور الحكومة في الاقتصاد الوطني .

2) أن الأردن يعتمد على المساعدات الخارجية لتمويل حوالي (10%) من موازنته العامة كل عام في حين أن أعباء المديونية الخارجية أصبحت تشكل حوالي (6%) من الموازنة العامة

3) أن نسب الفقر والبطالة تراوح مكانها منذ أكثر من خمس سنوات . والإنفاق العام يزداد عاماً بعد عام بنسب أكبر من الزيادة في الإيرادات وأن معظم الإنفاق الجاري يذهب للرواتب والأجور والتقاعد المدني والعسكري.

4) أن هناك عجزاً في الميزان التجاري يصل إلى 4770 مليون دينار هذا العام ، ولولا اتفاقيات "التجارة الحرة" مع أمريكا وبعض الدول العربية والصديقة لزداد هذا العجز وتفاقم بشكل كبير. لكن هذه الاتفاقيات ساعدت على نمو الصادرات الأردنية بنسبة كبيرة إلى الأسواق الخارجية .

5) أن قدرة الحكومة على تقديم الخدمات بدون مقابل أصبحت محدودة جداً، وتزداد محدودية كلما ارتفعت تكاليف تقديم هذه الخدمات، مما اضطرها للقيام بدور المنظم لهذه الخدمات وتخلت عن دورها كمقدم وداعم لها .

10- تنمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية عند القطاع الخاص .

11- المحافظة على المؤسسات الدستورية واستقلالها والفصل بين صلاحياتها .

12- تعزيز قدرات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية للمحافظة على أمن واستقرار الأردن .

هذا الحل يحتاج إلى جهد وطني يُراعى عند تطبيق بنوده قدرة تحمل الحكومة ، كما يراعى قدرة تحمل المواطن بحسب إمكانياته .

الأخوة الكرام ،

انطلاقاً من هذه القناعة، ومن القناعة بهذه الحلول لمشاكلنا الاقتصادية ، ومن مفهومي أن "السياسة والاقتصاد" هما لخدمة المواطن والمجتمع، وأن الاحتياجات الاجتماعية للمواطن لا يمكن تجاهلها ، وأن مبدأ "العدالة والمساواة" لا يسمح بتجاهل فئة من مجتمعنا لحساب فئة أخرى .

من كل هذا جاء تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" لمجلس الأعيان الموقر. حيث أوضح التقرير "التشوّهات المزمنة" في الموازنة الأردنية العامة، ووضع من خلال هذا التقرير التوصيات والمقترحات للعديد من "البدايل" التي قد تساعد على حل هذه المشكلات. وانتهى التقرير إلى وضع ملاحظات هامة حول أولويات الموازنة بهدف توضيح الصورة ولفت نظر المسؤولين إلى ما يمكن اعتباره تناقضاً مع الأولويات المطروحة أو أنه لا يتوافق معها .

الأخوة الأفاضل ،

علمتُ أن تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" قد تم توزيعه عليكم، وهو بين أيديكم الآن لمناقشة بنوده، وأنا جاهز للإجابة على أي استفسار حول هذه البنود ، مؤكداً لكم أنني من خلال مناقشاتي وإجاباتي أتحدث باسمي شخصياً، ولا أتحدث باسم عضو في مجلس الأعيان أو حتى باسم "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان .

وأخيراً يسعدني أن أشارك في هذا اللقاء، وأن أكون بين هذه النخبة الكريمة من أبناء الوطن ، وأشكر مركز القدس للدراسات السياسية على هذه الدعوة وعلى ترسيخ "مفهوم الحوار" الهادف والبناء لمعالجة قضايا الوطن .  
أخيراً ، حفظ الله الأردن قوياً، منيعاً، وشعب الأردن الأصيل وأدام علينا نعمة الأمن

يعلم بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله في هذا المجال. فجلالته في حراك مستمر واتصالاته مع كافة الدول الشقيقة والصديقة لا تنقطع لتحقيق ذلك ولتخفيف الأعباء والأزمات الاقتصادية عن الأردن .

فقد حقق جلالته نجاحات عديدة في هذا المجال، كان آخرها شراء ديون الأردن المستحقة عليه لـ "نادي باريس" بخصم (11%)، ومبادلة الديون الألمانية باستثمارات محلية. ولا يستطيع أحد أن يفعل أكثر من ذلك من دون أن يكون هنالك ثمناً باهظاً جداً قد يؤثر على مبادئ الأردن ومواقفه القومية وربما على سيادته.

وفي رأيي أن الحل يكمن في وضع "برنامج إصلاحي وطني، اقتصادي- اجتماعي شامل" يتضمن ما يلي:

- 1- معالجة مشكلة الدعم المزمّن في الموازنة الأردنية العامة، وصولاً إلى إلغاء الدعم عن السلع وتعويض المستحقين ، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية معقولة.
- 2- توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وإنتاجيته ، من خلال تشجيع الاستثمار وتحفيز الاستثمارات التي لها عائد مباشر على العمالة والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.
- 3- تطوير القوى البشرية وزيادة تأهيلها ورفع قدراتها الإنتاجية .
- 4- وضع خطة لخفض مستوى العجز في الموازنة الأردنية العامة لتصل إلى حدود مقبولة يستطيع أن يتحملها المواطن وزرّها .
- 5- التعامل بشفافية مع مصادر الأردن الطبيعية ، وخاصة "المياه" واستعمالاتها .
- 6- إيجاد آليات للمحافظة على أموال المواطنين ومدخراتهم ، وتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات المعنية بذلك .
- 7- تشديد المراقبة على الأسعار ونوعية الغذاء والدواء .
- 8- تطوير القضاء والحفاظ على استقلاليتّه، والتعامل مع القضايا الاجتماعية بجدية وشمولية .
- 9- معالجة التحديات الحياتية التي تواجه ذوي الدخل المتدني أو الذين يقعون تحت "خط الفقر" بإسلوب يحفزهم على العمل ويحافظ على كرامتهم ويؤمن لهم أساسيات الحياة من مأكل ، مشرب ، ملابس ومسكن .

إشارته إلى مجموعة كبيرة من الملاحظات ،  
وبالفعل اطلعنا على تقرير "اللجنة المالية

والاقتصادية" لمجلس الاعيان ؛ حيث كان يحمل  
مجموعة كبيرة من الإجراءات، قد نتفق مع  
بعضها وقد لا نتفق مع بعضها الآخر.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي الأردني بشكل  
عام، فنحن في الأردن نعيش ذات المحنة  
الاقتصادية التي مرَّ بها الاقتصاد الأردني في  
بداية "التسعينات" على أثر الأزمة الاقتصادية  
الحادة في عام 1989، التي أدت إلى انهيار سعر  
صرف الدينار الأردني مقابل الدولار والعملات  
الأجنبية الأخرى. وأعتقد أن حجم الأزمة  
الاقتصادية حينذاك كان بقدر حجم الأزمة  
الاقتصادية الراهنة وبالمستوى نفسه إذا ما  
تحدثنا عن الأرقام سلاحظ ذلك .

العجز التجاري هو أعلى بكثير مما كان عليه في  
عام 1991 ؛ حيث كانت النسبة تبلغ (29%) من  
الناتج المحلي الإجمالي، أما الآن فالعجز التجاري  
يبلغ ما نسبته (38%) من الناتج المحلي  
الإجمالي . كما شكل عجز الموازنة نسبة  
(9.5%) عام 1994 من الناتج المحلي الإجمالي  
أما الآن فهو يشكل (9.2%) من الناتج المحلي  
الإجمالي، وكذلك ميزان المدفوعات بنفس القدر  
تقريباً . وهناك العديد من المظاهر المتعددة  
يمكن تناولها بتفاصيل أكثر .

المديونية الخارجية الأردنية هي أخطر بكثير مما  
كانت عليه سنة 1989. في هذا العام كان حجم  
المديونية الخارجية 6.404 مليون دينار، وتقرير  
البنك المركزي في تشرين الثاني 2007 يتحدث  
عن مديونية خارجية تقدر بحوالي 8.124 مليون  
دينار ، أي بزيادة مليار و720 مليون دينار، في  
حين أن كلفة المديونية الخارجية السنوية خلال  
السنوات الثمانية عشر الماضية كانت أكبر من  
المديونية بحد ذاتها ؛ حيث بلغت 7.658 مليون  
دينار .

هذه مؤشرات لوضع اقتصادي خطير . وكما ذكر  
معالي الدكتور رجائي المعشر أن معدلات البطالة  
والفقر تراوح في مكانها، والأزمة تتعمق وتتفاقم  
عاماً بعد عام ، إذن نحن أمام مرحلة لا بدَّ فيها  
من "قرع الجرس"، ولا بدَّ من الحديث وبصراحة  
تامة للمواطن بأن هناك خطر حقيقي يتطلب إتخاذ  
إجراءات، ونحن نتفق أنه لا بدَّ من أن يكون هناك

والاستقرار بفضل قيادتنا الهاشمية ، وقدرة  
جلالة الملك عبد الله الثاني على استشراف  
المستقبل ورؤيته الواضحة لمستقبل الأردن  
المزدهر الذي ينعم به المواطن بالحرية ،  
والعدالة والحياة الكريمة .

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## الأسئلة والاستفسارات

عريب الرنتاوي، مدير عام مركز القدس  
لدراسات السياسة

شكر معالي الدكتور رجائي المعشر، رئيس  
اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الاعيان  
على هذه المداخلة والتوطئة، بالمناسبة نحن  
تحدثنا مع عدد من الأخوة بخصوص توزيع  
تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية"، فقليل لنا أنه  
لا داعي لذلك لأنه نُشرَ كاملاً في الصحف اليومية  
الأربعة ( الرأي ، الدستور ، العرب اليوم والغد  
) . لهذا أوقفنا نحن في مركز القدس عملية  
توزيعه على اعتبار أن الأغلبية من الأخوة قد  
اطلعوا على محتواه ، والقلة ربما قد فاتها  
قراءته .

بعد هذا المدخل والتوطئة نودُّ سماع مداخلات  
الأخوة والتي أرجو أن تكون مكثفة، والتطرق  
لأبرز الملاحظات دفعة واحدة حول التقرير،  
الموازنة وتحرير أسعار المحروقات والمشتقات  
النفطية ، والوضع الاقتصادي في البلد واتجاهاته  
العامّة المستقبلية ( الفرص، الآفاق و المخاوف )  
والباب مفتوح للنقاش .

فهمي الكتوت ، الناطق الإعلامي للتيار  
الديمقراطي .

بداية أريد أن أشير إلى مسألة أساسية : وهي أن  
"الاقتصاد الأردني" يمرُّ في أزمة اقتصادية عميقة  
ومركبة تشمل جوانب متعددة، ولم يعد بالإمكان  
الإستمرار في الوضع الاقتصادي الحالي، دون  
وضع حلول جذرية وعميقة وواسعة تشمل هذه  
الجوانب المتعددة.

لقد أشار معالي الدكتور رجائي المعشر أن هنالك  
مشاكل حقيقية في الاقتصاد الأردني ، إضافة إلى

الوطنية الأردنية مثل "الأسمنت ، البوتاس والفوسفات" .

فعندما تحدثنا عن موضوع الخصخصة ، تطرقنا إلى أن هناك مشاريع متعثرة نحتاج إلى خصصتها حتى لا تشكل على الخزينة عبئاً ثقيلاً ! . ولكن عندما نتحدث عن مؤسسة " الاتصالات " التي كانت تحقق دخلاً سنوياً للخزينة الأردنية العامة يقدر بـ 135 مليون دينار كأرباح للخزينة... لماذا يتم خصصتها؟! . نحضر شريك استراتيجي... فلنحضر شريك استراتيجي ! ، فيأخذ هذا الشريك الاستراتيجي ما نسبته (40%) من الأرباح ، وتأخذ الحكومة والمجتمع الأردني ما نسبته (60%) من الأرباح ؟ نشرك قطاع خاص مع الدولة مع الحكومة وبالتالي في نهاية المطاف تكون النتيجة أن وجود مصدر إيرادات لخزينة الدولة إذا ارتفعت هذه الإيرادات لصالح هذه الشركة ترتفع أيضاً للخزينة ، وهكذا .. بدلاً من أن نحمل المواطن أعباء ضرائب إضافية .

الآن ، وبعد خصخصة المؤسسات والشركات الوطنية الأردنية الناجحة والتي تدر دخلاً للخزينة ، بإمكانها تخفيف أعباء الأزمة الاقتصادية على المواطن ، وتشارك في الحد من التضخم والأزمة الاقتصادية ، لا يوجد خيار أمام الحكومة أو أية حكومة قادمة إلا أن تسلك إتجاهين لمعالجة مشكلة الموازنة والعجز المزمّن فيها وهما : زيادة الضرائب والتوجه للقروض الخارجية والداخلية . لا يوجد غير هذين الإتجاهين . أعطوني مصادر أخرى ؟! .

عندما نتخلى عن كل مؤسساتنا ونملكها للأجنبي ، وفي نهاية المطاف أن هذه الأموال - وهي أموال عائدات الخصخصة - يُستهلك الجزء الأكبر منها بمصاريف غير مقتصرة ، والجزء المتبقي ندفعه دفعة "تحت الحساب" من أجل أن نجدول أو نبيع ديون "نادي باريس" بنسبة (11%). قضية بيع المديونية خطوة ليست حكيمة بهذه الطريقة ، وذلك لسببين وهما :

1) الميزة المطروحة لنسبة الـ (11%) التي بيعت لا تساوي شيئاً ، إلا أنه في حالة بيع مديونية أو ديون تكون نسبة المردود عالية ومغرية ، ففي هذه الحالة أولاً ، عندما نفكر في البيع ، فالمبلغ المتوفر لدينا لا يشكل أكثر من (30 - 35%) من قيمة الديون الخارجية المترتبة على الأردن "نادي باريس" ، بل يجب البحث عن قروض

إجراءات ، لكن السؤال أين تتجه هذه الإجراءات ؟.

أنا قد لا أتفق مع معالي الدكتور المعشر أو مع تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" لمجلس الأعيان بأن الخطوة الأولى تبدأ بتحرير الأسعار وتبدأ برفع الدعم عن بعض السلع ، أعتقد أن بعض السلع الأساسية التي تعتبر بمثابة الأوكسجين في الحياة بالنسبة للمواطن ، من الضروري أن يتوفر لها قدرًا من الدعم من دافعي الضرائب لصالح دافعي الضرائب والذين يشكلون نسبة عالية جداً من المجتمع الأردني . ففي هذه الموازنة شكلت الضرائب المفروضة على المواطنين "مليارين و850 مليون دينار" ، وهذه النسبة تشكل أكثر من (70%) من الإيرادات المحلية .

هؤلاء الناس البسطاء والعاديين يستحقون الدعم ، يستحقون كل الرعاية والعناية والإهتمام بمصالحهم من قبل الدولة . عندما يقال " أن يقدم الدعم إلى مستحقيه " نحن مع هذا ، لكن كيف يتم ذلك ؟ . "الدعم لمستحقيه" هذه العبارة أخذت مع الأسف الشديد من قبل الحكومات السابقة ، واستمرت فيها الحكومة الحالية كذريعة "للتخلص" من الدعم . يقدم الدعم سنة ، مرة ، مرتين أو ثلاثة في السنة ، ومن ثم يجري التخلي عن المسألة ويتم إلغائه ، ويصبح المواطن مكشوفاً بلا دعم من قبل الحكومة أمام هذا الارتفاع الهائل للأسعار .

نحن نتفق أن هناك ارتفاع هائل يؤثر على الاقتصاد الأردني ويؤثر على المجتمع الأردني ، وعلى المواطن الأردني ، لكن أريد أن أشير إلى مسألة هامة جداً ؛ ففي الوقت الذي تكون فيه الحكومة أو الحكومات معنية في تحميل المواطنين آثار ونتائج الأزمات الاقتصادية عليها بالمقابل أن تتحمل هي أيضاً جزءاً من هذه النتائج الاقتصادية الوخيمة ، وذلك عبر تصويب سياساتها "المالية والاقتصادية" لتخفيف عبء هذه الأزمة على المواطنين .

فعلى سبيل المثال ، ما معنى أن تتخلى الحكومة وتقوم بخصخصة مؤسسات أردنية وطنية تدر ربحاً وترفد وتدخل "الخزينة" الأردنية بإيرادات؟ . فعلى سبيل المثال ؛ قد جرى خصخصة مؤسسات ناجحة مثل "الاتصالات" الأردنية والشركات

الأسعار وإلقاء العبء على كاهل المواطنين بشكل مضاعف . والمفهوم العام في هذه الموازنة العامة هو "يجب التخلص من الدعم لمستحقه" ! ، بينما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم لفقراءها وأوروبا فهي تقدم الدعم لمزارعيها .

الدعم لمن يستحقه ليست "شئيمة" أو "عيب" ، لكن هم "أطلقوها ونحن صدقناها" ، ودافعنا عنها بقوة بدون تدقيق أو تمحيص في مضمونها . لهذا جاء رفع أسعار المحروقات والمشتقات النفطية ، وليس رفع أو إزالة الدعم كان لأن الأسعار التي طرحتها الحكومة أعلى بكثير من أسعار السوق الدولية ؛ فالمطلع على "الإنترنت" يرى على سبيل المثال ، أسعار "نפט زيت برنت" البريطاني لغاية البارحة ، كان 89 دولار للبرميل وهو أعلى سعر في العالم ، بالمقابل لا يوجد دعم في أمريكا لمادة البنزين إلا أن سعر البنزين للجالون الإمبراطوري 2.5 دولار ، وهذا يعني أن سعر لتر البنزين في أمريكا ما يعادل 420 فلس أردني فقط بأسعار الأسس ، في حين بلغ سعر لتر البنزين في الأردن 660 فلساً ، أي بزيادة 55% عن الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية

في أمريكا لا يوجد لديهم رسوم ، ولكن التكاليف الحقيقية هي أعلى من التكاليف في الأردن بنسبة (15%) ، وأكثر بـ (9%) بالنسبة لقروض الشراء هذه النسب والأسعار في البورصة بالطبع . هذه الأسعار عندما يكون فيها حصة الفرد ومساهمته في الاقتصاد الأمريكي أو معدل دخل الفرد أكثر مما هو عليه في الأردن بـ 13 مرة . ويبدو أن الحكومة الأردنية المعينة مؤخراً قد استغلت الثقة الكبيرة الممنوحة لها من قبل النواب ، وإعلانات التأييد والدعم على صفحات الجرائد تدلل على مدى حجم المكافئة التي منحها النواب للحكومة إلى الآن.

لذلك أنا أتفق مع ما تفضل به معالي الدكتور رجائي المعشر "رئيس اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان ، بأن لدينا في الأردن مشكلة اقتصادية كبيرة . إلا أنه في عام 1989 كان لدى الحكومة فرص أكبر يمكن أن تلجأ لها أكثر بكثير مما هو عليه الحال الآن . فالآن لم يبق شيء ، بمعنى أنه أصبح لدينا "ضرائب مبيعات" بهذا القدر ، الآن انتهينا ولم يعد يتسنى للحكومة اللجوء إلى فرض المزيد من "ضرائب المبيعات" ولم يتبق لها شيء . بمعنى أن الحكومة الأردنية استنفذت كل الفرص المتاحة

جديدة من أجل تغطية المبلغ المتبقي لنادي باريس هذا من جانب .

(2) من جانب آخر ، هذا سيشكل إغراء للحكومة عندما تنخفض الديون بإستجداء المزيد من القروض الجديدة . وبالتالي يفترض أن لا يسمح للحكومة بإتخاذ إجراء كهذا ! على أن يستخدم المبلغ المتبقي من التخصيص والبالغ حوالي مليار دولار حسب اعتقادي ، هذا المبلغ يجب أن يستخدم في مشاريع استثمارية مع شركاء محليين "أردنيين وعرب" ، وإذا كان هنالك ضرورة مع مستثمرين "أجانب" ، وفتح استثمارات جديدة في مواقع هامة جداً في الأردن مثل البوتاس والفوسفات والصخر الزيتي لاستثمارها وتشغيل قوى عاملة محلية من جهة وإيجاد مردود ومصدر دخل جديد للخزينة من جهة ثانية ، ولتطوير الاقتصاد الأردني عبر إدخال تكنولوجيا وتقنيات جديدة من جهة أخرى .

المشكلة الكبرى ، والتي نشهدها اليوم هي أن أرقام التضخم الاقتصادي تزداد يوماً بعد يوم ، وتتفاقم الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الأردن ، كما تتزايد الأعباء الاقتصادية على المواطن في ظل "تعويم" الأسعار سواء أسعار المحروقات والمشتقات النفطية أو إرتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية ، وبعد أن تقع المصيبة الكبرى يبدأ البحث عن كيفية وآليات تدبير الأموال ، وذلك إما عبر زيادة الضرائب أو الرسوم من هنا وأخرى من هناك ، وديون ومساعدات ومنح.. الخ . أعتقد أنه يوجد لدينا فشل حقيقي في الموازنة الأردنية العامة ، هو ليس بجديد بل هو فشل مزمن .

صحيح أن الموازنة الأردنية العامة ، موازنة ليست كما هي في الدول الأخرى وبخاصة وأن الجزء الأكبر منها يذهب لتغطية الرواتب والأجور ، في حين أننا من حوالي سبع أو ثمان سنوات ونحن نتحدث عن ترشيد الاستهلاك في الجهاز الحكومي وننادي بإصلاح القطاع العام وضخ أموال القروض الخارجية من "البنك الدولي" ونادي باريس" .. الخ ، وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف ، والنتيجة دائماً أن الإنفاق يزداد وكذلك القروض والديون الخارجية في تزايد مستمر .

آخر موازنة لعام 2008 ، والتي نناقش بعض بنودها في هذه الأمسية ، أعتقد وحسب تقديري أنها شكلت "الطامة الكبرى" ؟! . فهي تتميز بالتضخم الاقتصادي ، إرتفاع المديونية ، إرتفاع

أقول أنه لم تكن هنالك مشاريع جديدة أصلاً لتخلق فرص عمل جديدة للمواطن الأردني ؛ لأن الذي يقود الاقتصاد الأردني في هذه المرحلة هو ذات التيار في العقلية الاقتصادية التي قادت البلد إلى الكوارث منذ سنين وأقدمت على بيع المشاريع الإنتاجية الناجحة إلى مستثمرين أجانب ، والتي أدت في نهاية المطاف إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأردن بكل بساطة .

قضية أخرى ، هي قضية "الموازنة العامة" وهي قضية تكمن في استبدال الأساس أو إلغاء دور الدولة - هناك صراع بين مدرستين - في حماية المجتمع ، الدولة يجب أن يبقى لها دور أساسي في حماية المستهلك الأردني وليس فقط لعب دور المنظم والمراقب ، بل يجب أن تلعب الدولة دور المنظم وحامي المجتمع والمواطن الأردني ، ولا يقتصر دورها فقط على إعطاء الفرصة لمن يملك وترك باقي المواطنين في مهب الريح ؛ فمن يريد الحفاظ على التوازن في المجتمع الأردني يجب أن يخلق أجواء من الاستقرار والتوافق كما يجب أن يكون هناك مراعاة لهذه القضية.

أما الإستبدالات التي جرت في دور الدولة : فبالنسبة لتقديم الدعم لمستحقه تم استبداله بتشكيل صندوق "المعونة" الوطنية . وفي المستقبل سيتبلور دور الدولة في دعم التربية والتعليم بما يسمى صندوق "دعم الطالب الجامعي" . ففي دراسة أعدتها منظمة "الايسكوا" وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة - هي ليست منظمة سياسية - تقول "أن تطبيق مثل هذه القرارات - تشكيل صندوق لدعم الطلبة - أضرت ولم تفد التربية والتعليم على أرض الواقع ؛ ففي دولة كبيرة كالهند هناك 70% من المستفيدين من معونة "الطالب الجامعي" ، هم من الذين لا يستحقون أو لا يحق لهم تلقي مثل هذه المعونة . بمعنى أن من يحصل على أموال صندوق دعم الطالب الجامعي ويستفيد منها هم من الطلبة أصحاب "الواسطات" . هذا جرى في الهند وهذا ما سيحصل في الأردن إذا ما تم استبدال دور الحكومة والدولة الأردنية في دعم التربية والتعليم بتشكيل صندوق لدعم "الطالب الجامعي".

هل نحن مع إلغاء دور الدولة نهائياً؟!، نحن عندما نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية أو البلدان الأوروبية نجد أن هناك دوراً كبيراً

أمامها لفرض المزيد من ضرائب الدخل ومن الضرائب المضافة وضرائب غلاء الأسعار والمحروقات والمشتقات النفطية . والسؤال ماذا تبقى في جعبة الحكومة من فرص لإيجاد مصادر دخل جديدة لرفد الخزينة بعائدات جديدة ؟ .

المهندس موسى معاينة، الأمين العام لحزب اليسار الديمقراطي الأردني.

شيء عظيم أن نرى البعض في الأردن يُقدم على بيع أراضٍ "ببلاش" ، ويُعمر بنايات وشقق ويأخذ "أمواله" ويذهب . لم أرى أي استثمارات حقيقية تخلق وتوفر فرص عمل للعمالة الأردنية ! . حتى الاستثمارات العربية والأجنبية التي قدمت إلى الأردن استثمرت في مشاريع اقتصادية وطنية هي ناجحة أساساً ، وبيعت هذه المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الوطنية تحت بند ما نسميه "خصخصة" . مشاريع ناجحة كانت توفر فرص عمل للعمالة المحلية وحتى للعمالة الوافدة ، الآن مؤسسة "الاتصالات" الأردنية بعد الخصخصة قامت بخفض تعداد عامليها وموظفيها من 5.000 عامل وموظف ، انخفض العدد الإجمالي فيها إلى 2.000 عامل ، بمعنى أن نحو 3000 عامل أردني أصبحوا في الشارع يعانون من البطالة والفقر . مؤسسة "الاتصالات" ليست هي الشركة الوحيدة والناجحة التي تم بيعها للأجنبي الذي أقدم على خفض عدد العاملين فيها من 5.000 إلى 2.000 عامل ، بل هناك شركة "الأسمنت" أيضاً والتي وزعت العام المنصرم 150% أرباح على المساهمين فيها . وهنا أسأل هل يوجد شركة في العالم توزع على مساهميها مثل هذه النسبة الكبيرة؟! ؛ فهذا المستثمر الأجنبي لا يعنيه من قريب أو بعيد أن يتخذ سياسة تقول "أن نأخذ من الأرباح لنحسن الإنتاج وندخل تقنيات وتكنولوجيا جديدة وتحديث المعدات المستخدمة في الإنتاج لمضاعفته ليستفيد منه الأردن بالتالي ؟ ، من الطبيعي أن يوزع هذا المستثمر الأجنبي نسبة 150% من الأرباح وذلك بهدف أن يأخذ نصيبه من هذه الأرباح الخيالية ويخرجها على شكل عملات صعبة إلى خارج الأردن بدلاً من أن يستثمر جزء منه داخله . لم يقم هذا المستثمر الأجنبي بإدخال أية تكنولوجيا لتحسين الأداء في مسار الأسمنت بل بالعكس ، هو استفاد أكثر مما أعطى الأردن ، وأنا أتحدث عن أمثلة من مشاريع الخصخصة التي طبقت.



هذه ليست الحقيقة!. صحيح أن الحكومة الأردنية قد رفعت الأسعار ، ولكنني أتساءل لماذا فرض الضرائب الجديدة ؟ .

### عريب الرنتاوي،

أشكر الأستاذ موسى المعاينة على هذه المداخلة ، ونحن في مركز القدس قد وجهنا دعوة لإثني عشر عضواً في مجلس النواب منهم ثماني نواب أكدوا حضورهم واتصلوا بنا ، وهم الآن يجلسون بيننا والبقية لم تأت ، أما الآن دعونا نستمع إلى ردود معالي الدكتور رجائي المعشر رئيس "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان الأردني .

### المداخلة الثانية لمعالي الدكتور رجائي المعشر

#### معالي الدكتور رجائي المعشر،

أشكركم على كافة الملاحظات والآراء التي طرحت والتي زادتنا دراية وعلم في هذا المجال . المواضيع التي طرحت عديدة ومعظمها يتعلق بفلسفة اقتصادية من بين توجهات موجودة في الدولة الأردنية وهي التوجهات المسيطرة والمهيمنة على القرارات الاقتصادية منذ أمد بعيد وحتى الآن ، وبين توجهات خارج هذه السلطة ولديها أفكار ومقترحات مختلفة .

في النتيجة أنا لا أشكك بنوايا أحد مطلقاً ؛ فالجميع يريد أن يصل إلى هدف واحد وهو "المصلحة العامة" لوطنه الأردن ولموطانيه الأردنيين . ولو كان لدينا شكوكاً في نوايا أي مواطن لكان من الممكن أن نتحدث برأي مختلف ، لكن لا أعتقد أن هناك رئيس حكومة في العالم يحب أن يزيد "الضرائب" على موطنييه ، لأنه لا يوجد من في هذا العالم يحب " شتم أبوه وأمه.. " ، فلا أحد يحب أن يزيد الأسعار ولا يوجد من يهوى هذا "الإجاز" العظيم ليُسجل عليه طيلة حياته كنقطة سوداء .

الحكومة تطلع على معطيات ولا تتخذ قرارات ، وأنا لا أدافع عن الحكومة ولكنني أقول أن هناك فلسفة "سياسية - اقتصادية" متبعة ومعمول بها موجودة في الأردن ويتم على أساسها تطبيق اقتصاديات السوق الحر ، بمعنى أن السوق هو أكبر عامل لتحديد الأسعار في الأردن ، وليس للحكومة أو الدولة أي تأثير. وهذه السياسة

للدولة!. فعلى سبيل المثال ، الحكومة الفرنسية مساهمة في شركة "تيلكوم" بنسبة (40%) وهي لم تتبع حصتها ولم تخصصها ، وذلك لأن هذه الشركة ناجحة بكل المقاييس وتحقق للخرينة الفرنسية أرباح فعلية . فلماذا تقدم على بيعها؟! في حين أننا في الأردن - دولة من دول العالم الثالث - اقتصادها غير مستقر ويعاني من تضخم في الأسعار وعجز تجاري ، ومع كل هذا فنحن نقوم ببيع كل شيء يدخل مردود اقتصادي ومالي إلى الخرينة ، إذن أين الخلل ؟ أين المسألة الأساسية التي يجب بحثها وإيجاد حلول لها ؟ .

كنت أتمنى أن يتواجد في هذه الندوة عدد من أعضاء مجلس النواب الحاليين أيضاً ، وذلك حتى يطلعوا على آراء الآخرين في هذا المجال . لا أريد أن أنظر أو أخطب ، ولكن لتبادل وجهات النظر ونستشعر بمكانم الخطر الذي يحيط بالأردن ، فالقادم أسوء ، لا أريد أن أتحدث عن غلاء الأسعار والبنزين وبقية المشتقات النفطية من الكاز ، السولار والغاز ومسألة تحديد أو ارتفاع الأسعار خارج الأردن ، ولكن هذه القضية قرأتها في الصحف اليومية الأردنية وأريد أن أسأل وأستفسر عنها عندما قررت كدولة وكحكومة "رفع الدعم" . ولنفترض صحة هذا الإجراء ، فلماذا لا يتمشى أسعار المحروقات والمشتقات النفطية في الأردن كما هي مسعرة عالمياً في الأسواق العالمية ؟.

في صحف الأسبوع المنصرم، تم التطرق إلى إقرار ضريبة جديدة وهي 4% على البنزين العادي و16% على البنزين الخالي من الرصاص وهذا غير رفع الدعم عنه ، إذن هناك "تية" لدى الحكومة لفرض ضرائب جديدة ؛ فرفع البنزين ، السولار ، الكاز والغاز وكلها بحاجة إلى نقل وتستخدم في وسائل النقل ، فرفع أسعار هذه المواد يؤثر على رفع أسعار "السلع" الأساسية ؛ فجميعنا يستخدم سيارته وهذا يؤثر علينا على اعتبار أن هناك زيادة ضرائب وجباية أخرى .

في الفترة الأخيرة ، كان الجميع مقتنعاً أن الدولة "مسكينة" لا تعرف ماذا تفعل ؛ فسعر برميل النفط وصل إلى 100 دولار ، فإذن لا تستطيع الدولة أن تدفع ، فأصبح لدينا موافقة ذهنية كمواطنين أردنيين أن واجبنا يحتم علينا ويلزمننا بتقبل رفع الدولة لأسعار النفط ومشتقاته ، ولكن للأسف

من هذا الخط ونحاول أن نصل هذا الخط بطريقة نخدم فيها مصالح الأردن والمواطنين الأردنيين .

في تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" لمجلس الأعيان خطر لنا أن نطرح فكرة اقتصادية إصلاحية وطنية - الفكرة الاقتصادية الإصلاحية والوطنية الموجودة في تقرير اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس الأعيان - ويمكنني القول أن الكثير من النقاط التي تم إثارتها في المداخلات والأطروحات في هذه الأمسية موجودة في هذا التقرير بشكل أو بآخر .

فنحن عندما تحدثنا عن "ضريبة الدخل" وأشرنا إلى تطبيق المبدأ الدستوري الذي يفرض الضريبة التصاعدية في التقرير نفسه ؛ فعندما تحدثنا عن الضريبة "المكلف" شريف حتى يثبت عكس ذلك ، فالحديث عن موضوع العلاقة بين "المكلف" والحكومة ، عندما تم توحيد ضريبة "الدخل" وضريبة "المبيعات" أصبح الإنسان أو المواطن الأردني يواجه عقبة في علاقته مع المؤسسات .

أصبح المواطن الأردني لا يعرف كيف يتعامل ، فهناك مؤسسة واحدة ولكن بعقليات مختلفة ومن الصعب جداً التعامل معها . ففي هاتين المؤسساتين يتعاملوا مع "الإنسان" الأردني كأنه مخطيء قبل أن يبدأ.. وكأنه مجرم . فقلنا يجب أن يكون التعامل على مبدأ أن المكلف شريف إلى أن يثبت عكس ذلك . هذه تم وضعها في التقرير . كنت قد كتبت مقالاً في أوقات سابقة تحت عنوان "أنا مسؤول .. إذن الحق على المواطن" ! ، كان في جانب التندر بالفكاهة ، "المسؤول أول ما يتسلم منصبه كوزير يتحدث عن المواطن بحماس ، وبعد مرور شهر على تسلمه منصبه الوزاري ، يتحدث عن المواطنين الله أكبر هم لا يريدون العمل ولا يريدون الشغل ، هناك فرص عمل لغيرهم وهم رافضين أخذ فرص العمل هذه يضع الحق كله على المواطن ، وبالتالي لا يضع الحق على المسؤول !. وهذه للأسف ظاهرة موجودة في الأردن .

أريد أن أقدم لكم بعض المعطيات ، فعندما نتحدث عن آلية تقديم "الدعم لمستحقه" ذكرنا ، أن الدعم يجب أن لا يذهب إلى "السلع" بل لمستحقه . بمعنى آخر ، لماذا أحد المواطنين دخله

الاقتصادية التزمنا فيها من خلال اتفاقيات التجارة العالمية والتجارة الحرة ؛ فوجدنا أنفسنا في موقف معين وهو أن اقتصاديات السوق سوف تطبق على الاقتصاد الأردني بغض النظر عما سيعانيه مواطنيه من جراء هذه الاقتصاديات العالمية .

ففي أثناء تطبيق اقتصاديات السوق لنتفق أنا وإياكم أن له أضراراً كبيرة إذا لم يكن مطبقاً بأسلوب صحيح وشفاف ، وأهم من ذلك وذلك أن يكون هناك ضوابط وعمليات تنظيم ورقابة صحيحة . لأنه بدون تنظيم ورقابة دقيقة ، وبدون تنظيم آليات السوق على الإطلاق ، فإنه يمكن أن يخلق في الأردن فوضى اقتصادية ولا يمكن خلق تنمية اقتصادية أو تنمية مستدامة في أي حال من الأحوال .

إذا ما اطلعت على تقرير اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس الأعيان بشكل جيد ودقيق تجدون أننا تحدثنا فيه كثيراً عن أهمية المحافظة على مؤسسة أو مؤسسية الجهات المعنية بالاقتصاد . في حين أن الحديث عن تغيير وزارة أو إستحداث وزارة جديدة وما شابه أو تسمية وزراء جدد ، فهذا كله لا يفيد . بالأساس الهدف الذي نسعى إليه ليس هو مؤسسة العمل الاقتصادي في الأردن بطريقة منظمة ومفهومة وواضحة ، فلا يوجد مؤسسة أو وزارة أردنية غير قادرة على العمل ، فلماذا أقوم أنا كحكومة أو كدولة أردنية بإلغاء وزارة أو تشكيل وزارة جديدة ، وأعمل "خربطة" ، وأفتح على نفسي أبواب جديدة ليس من وراءها طائل أو ألغي وزارة التخطيط أو أضمرها لوزارة المالية لأوفر!.. هذا غير صحيح ، فلن نوفر شيء وهذا معروف للجميع ، وللقاصي والداني .

فلم تندمج مؤسسة مع مؤسسة أخرى في الأردن إلا وأصبح لدينا أجهزة أخرى بديلة ، ولم تلغى مؤسسة إلا ونشأ عنها أربع أو خمس مؤسسات أخرى . على سبيل المثال ، القرار الذي أصدرته الحكومة الأردنية بإلغاء وزارة الاعلام ، نتج عن إلغائها تشكيل أربع مؤسسات بديلة بدل أن يكون لدينا وزارة واحدة ، وأصبح لدينا أربع أجهزة ؛ فمن غير الممكن وغير المجدي إتخاذ قرارات بإلغاء وزارات أو دمج بعض الوزارات ببعض الآخر . إذن فما هو الحل ؟.. ما هي الطريقة ؟ ، هل نبقي نتحدث في إطار خارج عن خط العالم ويسير فيه الجميع ؟. أو علينا أن نكون جزءاً

الاستهلاكية" للسلع لفئة الـ(300) دينار فما دون ذلك ، تغطي وتزيد حوالي ستة دنائير في الشهر . بمعنى إذا ما أخذت ودققت في أسعار ما يستهلكه المواطن من السلع الأساسية ، وعلى سبيل المثال إسطوانة الغاز ، كم إسطوانة يستهلك المواطن شهرياً ؟ كم يستهلك المواطن من البنزين لتعبئة سيارته شهرياً ؟ كم يستهلك من الخبز شهرياً ؟ ، كافة هذه المواد الإستهلاكية الضرورية الموجودة في هذه السلة ، إذا ما وضعت عليها الزيادة المقررة في أسعار الكهرباء وفي أسعار النقل ، وفي أسعار المحروقات والمشتقات النفطية وفي أسعار الخبر..الخ ، وتأخذها جميعاً بكاملها ؛ فكل مواطن راتبه (300) دينار فما دون يعوض تعويضاً كاملاً عن الارتفاع في أسعار هذه المواد الأساسية ، بما فيها المضاعفات الاقتصادية. مع العلم أن هذه موجودة لدى الوزارة ، وقد رجوتهم أن يقوموا بنشرها ، أما لماذا لم ينشروها ، فلا أعرف ؟ .

وعندما كتبت التوصيات وكنت متأكد منها ، كتبت " لإنها قضية وطن " وأقول "قضية وطن" لأنني عندما أدرس الموازنة العامة أو عندما يريد مجلس النواب أن يدرس الموازنة العامة للحكومة الأردنية في شهر ، وهذه فترة زمنية غير كافية ، فإذا ما أردت أن أدرس الموازنة بعناية وتمحيص وتدقيق وتبصر، يجب أن أدرس كل قطاع من قطاعات الموازنة العامة وبالتفاصيل . وهذا عملياً يحتاج إلى ثلاثة أشهر على الأقل تقديراً لدراستها ، ولكن دستورنا يقول على الحكومة تقديم الموازنة العامة في الأول من شهر كانون الأول ، وعلى مجلس النواب أن ينتهي من دراستها وتدقيقها في الأول من شهر كانون الثاني ، ويرسلها إلى مجلس الأعيان ، بينما يسلمها مجلس الأعيان في الأول من شهر شباط . فزيادة الـ (45) دينار لمن يزيد راتبه الشهري عن الـ(300) دينار نفس الشيء تغطي كافة احتياجاته من السلع الاستهلاكية .

عند التطبيق سيكون هنالك مواطنين سيتلقون (41) دينار ، وآخرين سيتلقون (47) دينار، لأن هذا يعتمد على السنة ومدة الخدمة..الخ . وبالتوصيات والملاحظات ، وهذه كتبتها في تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" لمجلس الأعيان ، أقول أن سياسة "الرواتب والأجور التي ستتبعها الحكومة الأردنية إلى الآن لم تحدد أطرها بشكل واضح وعملي ولم تثبت ، وهذا يدل على أننا بحاجة إلى مراجعتها وإشراك القطاع

الشهري (5.000) دينار ، وأنا كحكومة أقوم بدعم الخبز الذي يأكله ؟ ، لماذا السائح الذي يأتي إلى الفندق أدم الخبز الذي يأكله ؟ فأنا لدي شرائح من المجتمع الأردني هي التي بحاجة لهذا الدعم ! . والنتيجة وجود دعم يتم توزيعه على شرائح مستهلكة أكبر من الشرائح الفقيرة والمستحقة ، بالرغم أنني لا أحبذ استخدام اصطلاح "فقيرة" ، بل هي شرائح مستحقة للدعم لأن واجب الدولة أن تقدم لها الدعم بدون منية من أحد .

أنا أريد إيصال هذا الدعم لهم ؛ فمن هم هؤلاء المستحقين لهذا الدعم ؟ ، جاءت الحكومة وقالت من يعمل في القطاع العام وراتبه (300) دينار فما دون ذلك هو مستحق للدعم ، والموظف الذي راتبه فوق الـ(300) دينار يعطي (45) دينار زيادة راتب ، والذي راتبه أدنى من الـ(300) دينار يمنح زيادة (50) دينار فوق راتبه . ولا أخفيكم أن هذا ما أتحدث به بين المسؤولين ؛ حيث أنني قدمت لوزارة المالية طلباً يتعلق بوضع دراسة للسلع الاستهلاكية لفئات المواطنين المختلفة .

أنا لا أسمح أن تقول لي أن التضخم قد بلغ (10%) أو (9%) . لأن الموظف الذي يبلغ راتبه (300) دينار يمنح زيادة تسعة دنائير ، وحصيلة الضرب (9 \* 3 = 27 دينار) ، فإذا أعطيت زيادة (27) دينار للموظف أكون قد حققت له ما يريد ، فهذا المنطق غير صحيح ، وأنا لن أقبله لأن سلته الاستهلاكية ليست بنفس المستوى ، أنا أريد دراسة أسعار السلع الموجودة فيها سلة "السلع" الاستهلاكية للمواطن الذي يقل دخله الشهري عن (300) دينار ، وللمواطن الذي يزيد راتبه الشهري عن (300) دينار فما فوق ، وأدقق ولنرى هل الدعم المقترح المقدم من طرف الحكومة ووزارة المالية يغطي حاجيات المواطن أم لا يغطي ؟ .

وقدمت هذه الدراسة لنا في مجلس الأعيان ، وأكد لكم أنني قمت بدراستها بعناية فائقة ودقيقة وهذا الدراسة موجودة الآن في وزارة المالية . وأنا استغرب ، وهنا أتحدث لكم بكل صراحة ، لماذا لم تقم الحكومة بنشرها في الصحف المحلية ؟ بصراحة ، هناك مصلحة للحكومة بنشرها .

يا إخوان ، الـ (50) دينار بموجب "السلة

للدولة ، ويضاف إليهم المتقاعدين المدنيين والعسكريين ، فإذن نحن نتحدث عن نحو مليون و 200.000 عائلة أردنية ، يستفيدون من حزمة "الأمان الاجتماعي" .

باستثناء الـ 500.000 ألف عامل لم يحصلوا بعد على زيادات ، كل شرائح المجتمع الأخرى جاءتهم زيادات ، في حين أن القطاع الخاص بدأ بزيادة الرواتب على هذا الأساس .

كما أريد القول وبكل صراحة ، بأن الحكومة مقصرة بحق نفسها ؟ ومن أجل ذلك كتبت " أن الحكومة بحاجة الى الإعلام ، وليس إلى الدعاية بطرحها فكرة سلة الأمان الاجتماعي" ؛ ففكرة "سلة الأمان الاجتماعي" لم تأت عفواً ، بل أن التوصية جاءت تقول " أننا بحاجة إلى حكومة عملية ، إعلامية ، علمية ، دقيقة وحقيقية ، لأن الأرقام التي قدمت لمجلس الأعيان والتي تم التأكد منها ، تغطي الكثير من التخوفات الموجودة لدى أعضاء مجلس الأعيان ، ولولا ذلك لما صوتنا بالإجماع لهذه الخطة ، ولكننا تأكدنا من كل هذه الأرقام .

ف عندما نقول أن معظم الشعب الأردني باستثناء العاملين في القطاع الخاص ، سيستفيدون من الدعم المالي المباشر من هذه الموازنة ومن ضمنها حزمة "الأمان الاجتماعي" ، بالإضافة إلى ذلك قد اتخذت الحكومة قراراً بتحسين الأوضاع الصحية للمواطن والأمن الصحي ؛ حيث قررت توسيع مظلة "التأمين الصحي" ، فتوسعة مظلة التأمين الصحي يعني أن 85 % تقريباً من الشعب الأردني مؤمن صحياً لدى وزارة الصحة الأردنية . فناعتي الشخصية ، أن ما رصد في الموازنة العامة لا يكفي ، ولذلك قمت بإضافة توصية إلى تقرير الموازنة العامة للحكومة تنص على " لو أن الحكومة لديها برنامج تأمين صحي واضح لاختلفت الأرقام ، لأنه في كل عام يبرز عجز في موازنة التأمين الصحي" . كما سيكون أيضاً في هذا العام عجزاً في التأمين الصحي . لكن الحكومة اتخذت قراراً بتوجيهات جلاله الملك تتعلق بالتأمين الصحي للأطفال ، والقرار الثاني بتوسيع مظلة التأمين الصحي ؛ بحيث أصبح يشمل نحو 85% من الشعب الأردني .

(3) قررت الحكومة أن تعطي الأرض والخدمات لمشاريع الإسكان المقدمة لذوي الدخل الممتدني والمحدود بدون ضرائب ،

الخاص بوضعها حتى تكون سياسة رواتب وأجور للوطن وليست فقط مقتصرة على الحكومة" .

والذي أريد قوله أن هناك الكثير من الإيجابيات في الموازنة العامة للحكومة الأردنية ، كما أن هناك الكثير من السلبيات فيها أيضاً . فقد حاولنا في هذا التقرير أن نأخذ سياسات ونأخذ التقرير الذي قدمه وزير المالية عندما قدم "الموازنة العامة" ، والذي أوضح فيه أولويات الحكومة على الصعيد المالي والاقتصادي ، وبدأ بسبع أولويات :

(1) تحسين معيشة المواطن . فالسؤال المطروح هو كيف نحسن معيشة المواطن ؟ الإجابة جاءت بأن الحكومة ستعمل على إنشاء شبكة "أمان اجتماعي" تكلفتها (301) مليون دينار . وهذه ليست أول مرة يُشكل فيها شبكات "أمان اجتماعي" تُعلنها الحكومة الأردنية ، ولا أول مرة يعلن فيها عن توجهات لصياغة برامج إصلاح اقتصادي - اجتماعي ، ولا أول مرة تضع فيها الحكومة خطة تنمية اقتصادية - اجتماعية .

فكان الهدف من دراستنا لحزمة "الأمان الاجتماعي" ، هو أنها تؤكد على أن أموال الدعم ستصل إلى مستحقيها ؛ فوجدنا أن لدى الحكومة كشوف بإسماء لـ (440) ألف عائلة فقيرة ، ودخل هذه الأسر أقل من الـ (1000) دينار للفرد في السنة . هذه العائلات تم إعطائها شيكات دعم مالي من الحكومة وزعت من خلال البريد ، وبدأت هذه الحملة بالمناطق النائية والفقيرة على أن تتجه هذه الحملة فيما بعد إلى عمان . هذه الزيادة أقرت في اليوم الثاني من إقرار الموازنة العامة للحكومة الأردنية .

(2) هناك (78.000) عائلة تتقاضى معونة وطنية من صندوق "المعونة" الوطنية . من هذه العائلات التي كانت تتقاضى 26 دينار سابقاً قد جاءت زيادة عشرة دنانير ، بحيث أصبحت تتقاضى 36 دينار ، والعائلة التي كانت تتقاضى 156 دينار جاءت زيادة 14 دينار بحيث أصبحت 170 دينار .

ولذلك في هذا الهدف لدينا 440 ألف عائلة فقيرة ، و 78.000 عائلة تتقاضى معونة وطنية ، إضافة إلى عدد الموظفين الحكوميين والعسكريين والذين جاءتهم الزيادة فوراً نتيجة قرار الموازنة العامة ، يصبح لدينا نحو 600.000 ألف عائلة أخرى تتقاضى دعماً مالياً من الموازنة العامة

نص شكر لدور المواطن تقديراً لدوره " . هذه التوصيات كتبناها بتقارير مجلس الأعيان "تقديراً للمواطن الذي تحمل وما زال يتحمل أعباء الأوضاع الاقتصادية بمسؤولية وتفهم ، ويجدد في كل مناسبة إلتزامه بأمن الأردن واستقراره والمحافظة عليه والتفافه حول القيادة الهاشمية ، وانتمائه لوطنه ومحاربه لأي محاولات تهدف إلى فرض حلول للقضايا السياسية المعقدة في المنطقة والإقليم من خلال تعريض بلده لضغوطات اقتصادية خارجية كبيرة تنال من سيادته" .

بتاريخ حياة مجلس الأعيان لم يوضع في أي من تقاريره شكر للمواطن بهذه الطريقة لأننا ندرك أن المواطن دفع ثمناً غالباً للسياسات الاقتصادية في السنوات الماضية ، حتى وصلنا لهذه الأوضاع . والآن مرة أخرى مطلوب منه أن يدفع ثمناً مضاعفاً مجدداً . وبصراحة خلال نقاشات الحكومة في مجلس الأعيان ، شعرنا أنه أثناء تقديم الحكومة موازنتها العامة ، بعد إقرارها أن قدرة هذه الحكومة على النقاش ، وفهمها لتفاصيل البرامج الموجودة في الموازنة العامة ، وتقديم الذرائع قد كانت برأي ضعيفة ، وكان يجب أن تكون الحكومة أقوى بكثير بشروطها ، ويجب أن تكون لديها القدرة أكثر بكثير مما قدمته في مجلس الأعيان . لكن مع الأسف الشديد كان لدى الحكومة ضعف واضح وجلي في طرح بنود هذه الموازنة ، وتفصيلها وتوزيعها على بنود الصرف . وبداناً في مجلس الأعيان نسحب شروطهم لبنود هذه الموازنة من أفواههم . بمعنى كنا نسحب الحديث عن الموازنة من أفواههم حتى نصل إلى ما نريد فهمه .

الدراسة المقدمة من قبل الحكومة ، والتي دائماً نقوم بإحداث مشاكل كبيرة وكثيرة حتى نستمكن من الحصول عليها من الحكومة . ولو كان فيها شيء من الخطأ لما تحدثت مطلقاً ، ولكن صدقوني أن الدراسة المقدمة من الحكومة كانت تخدم هدفاً .

فإذن في الأمن الاجتماعي ، من ناحية الرواتب تم تعويضها بالمستحقات ، وتم إيصال الدعم لمليون و200 ألف عائلة تقريباً ، جميعها استفادت من ذلك . بالإضافة إلى أن التأمين الصحي وتوسعة مظلة التأمين الصحي قد تمت .

وبمجانبة الخدمات التي يتم توصيلها إلى الأرض من بنى تحتية . وسوف أعطي أمثلة هنا بالنسبة إلى البنية التحتية ؛ ففي مدينة الجيزة حيث تم التعاقد من أجل البناء في هذه المنطقة منحت الحكومة بدورها كل شقة سكنية تم بناؤها ما يقارب عشر آلاف دينار مجاناً ، بمعنى أن الشقة السكنية التي ستكلف 30 - 35 ألف دينار ، فلو أردت بالـ35 ألف دينار أن تشتري شقة في أي مكان آخر ، هناك عشرة آلاف دينار كان يتوجب عليك أن تدفعها مقابل الأرض والبنى التحتية وإيصال الخدمات . فأعطت الحكومة للعشرين ألف وحدة سكنية التي قررت بنائها في العام الحالي والعام القادم ، أعطت لكل وحدة سكنية حوالي 10 آلاف دينار دعم مباشر .

من أجل ذلك وضعنا في التقرير ، بند تشجيع القطاع الخاص على القيام بمشاريع "الإسكان الوظيفي" ؛ بمعنى أن يترتب على القطاع الخاص مسؤولية اجتماعية ، تكمن في إقامة شقق سكنية لموظفيه والعاملين فيه بأسعار تنافسية ومدعومة من قبله ، على أن تقدم الحكومة دعمها لهذا القطاع . أيضاً فأنا كشركة لدي (1000) موظف ، يتوجب على الحكومة أن تقدم لهذه الشركة أرض بأسعار مميزة ، رمزية ، تنافسية وتشجيعية وبدون خدمات بنى تحتية ، حتى أتمكن من بناء سكن وظيفي لعمال الشركة .

وأنماط الشقق مختلفة فهناك الشقق الصغيرة والشقق الكبيرة . وبالمنااسبة عدد المتقدمين لإمتلاك هذه الشقق فقط (7.000) في حين أن المعروض من قبل الحكومة هو (20.000) ألف شقة ، بمعنى أن هناك 13.000 شقة شاغرة . الأولوية لبيع هذه الشقق هم موظفي الدولة المدنيين والعسكريين ، الآن فقط 7000 ألف موظف تقدموا لإمتلاك هذه الشقق ، في حين أن بقية الشقق الـ13.000 سوف تطرح للبيع للقطاع الخاص .

الذي أريد أن أناقشه ، أن حزمة "الأمان الاجتماعي" التي تقدمت فيها الحكومة والتي وافق عليها مجلس الأعيان كانت متكاملة . أنا شخصياً أدعي أن كل ما فعلناه ونفعله للمواطن هو قليل . ولذلك لم يكن في يوم من الأيام في تقرير مجلس الأمة أو أية تقارير أخرى تم نص فيها " بعد الشكر الموجه لجلالة الملك المعظم ،

## الجولة الثانية من الأسئلة والاستفسارات

عريب الرنتاوي،

سلموها لأهل المنطقة وبعد شهر تأتي للمزرعة وتجد أن البئر غير صالح والمزرعة لم تنجح ، هذا لا يجوز! . نريد معايير شفافة توضح طريقة إنفاق أموال دعم المشاريع الإنتاجية .

هناك قضية أخرى ، وهي المساعدات الشخصية ؛ حيث قالوا نريد أن نعطي مساعدات شخصية ، فأجبنا بأنه يجب أن تكون هناك معايير على درجة عالية من الشفافية ولا يجب أن يكون هناك مجال للقول بأن الجمعية الخيرية "الفلائية" تتلقى دعماً وهي ليست بحاجة إليه ، هذه هي المعلومات التي قدمت لنا من قبل الحكومة ، وتأكدنا من معظمها وتفصيلها بالإضافة إلى الأرقام التي تضمنتها، واقتنعنا بها كمجلس أعيان ، وبناء على ذلك وضعنا تقريرنا في "اللجنة المالية والاقتصادية" ، ولذلك توصياتنا لم تأت من فراغ .

القضية الثانية والهامة هي ، أن البرنامج الاصلاحى الاقتصادي الوطني ، هي مسؤوليتنا جميعاً ، فلا نستطيع أن نتحدث بشكل مستمر ودائم في المشاكل التي نعاني منها ونقول أن لدينا مشكلة! . فالكل على علم بأن هناك مشاكل ، ويعلم أين تكمن هذه المشاكل . والآن وحول هذه الطاولة النقاشية، في هذه الأمسية ، ذكرنا وتطرقنا لكافة هذه المشاكل ونستطيع أن نذكر أكثر من ذلك إذا أردنا . ولكن لا يجوز أن نبقي نرواح مكاتنا في الحديث عن المشاكل وتحليل الأوضاع الموجودة . نريد أن ننقل إلى وضع الحلول لهذه المشاكل ، أنا في رأيي أننا نحن كاردنيين جاهزين على المستوى الداخلي لمناقشة ووضع برنامج اقتصادي إصلاحي وطني ، وأنا وضعت بعض النقاط في الكلمة التي تحدثت بها.

ماذا عن دور الاقتصاد الأردني في تشجيع الصناعات المحلية وتشجيع الزراعة بالإضافة إلى مجال الإستثمارات السياحية التي يجب تطويرها والإعتماد عليها في جانب من الدخل القومي للبلد لجهة توفير العملات الأجنبية الصعبة ، وفي جانب وضع الخطط التنموية . على سبيل المثال ، يجب أولاً وقبل كل شيء الإعتماد على أنفسنا ، وأن نعمل على حل المشاكل التي تعترض تطوير السياحة ، والصناعة والزراعة ، ونزيل كافة المعوقات المحلية أمامها ، ونقوم بتأهيل الكوادر المحلية القادرة على القيام بمهامها على أكمل وجه .

لدي سؤال صغير في الحقيقة ، نريد فهم بعض الأرقام التي تبين أن هناك مليون و200.000 عائلة أردنية أخذت دعم ، وهناك 500.00 ألف عائلة في القطاع الخاص لم تأخذ مثل هذه المستحقات ؟

توضيح من قبل معالي الدكتور رجائي المعشر،

أنا قلت أن لدينا 440 ألف عائلة فقيرة ، هذه العائلات تصلهم شيكات دعم مالي عبر البريد . ولدينا 78.000 عائلة تتلقى دعماً من صندوق "المعونة" الوطنية . ولدينا 500.000 موظف في الحكومة تلقوا زيادات ، و500.000 ألف موظف عامل متقاعد بعضهم يشكلون عائلات والسبب منهم ما زال أعزباً . فذلك يكون لديك نحو 600 ألف أو أكثر من 600 ألف ، وبين متقاعدين مدنيين وعسكريين وجهاز حكومي وعسكري يصل العدد إلى نحو 700 ألف ، ولدينا موظفي المؤسسات الخ . أما الذين لم يتلقوا زيادات الدعم المالي فهم موظفي القطاع الخاص ، الذين بدعوا للتو بزيادة الرواتب ، ولكن لم يتم حتى الآن الإعلان عن هذه الزيادات أو عن حجمها إن وجدت . في حين أن لدي معلومات تشير إلى أن بعض هذه المؤسسات وليس كل المؤسسات بدأت تعطي زيادات دعم مالية لموظفيها ، وهناك مؤسسات لم تقرر بعد إعطاء موظفيها زيادات في الرواتب والأجور .

فالذي أريد أن أقوله ، هناك معلومات كثيرة ، لماذا لم تعطى وأنا متفاجأ ، وما هو السبب ؟ هذه ليست عملية عشوائية بل هي عملية دراسات موثقة بأرقام ، وكنا نجلب مدير الاحصاءات ونقارن أرقامه بالأرقام التي بحوزتنا بالإضافة إلى كل هذا الدعم .

فشبكة "الأمان الاجتماعي" في هذه المرة بحاجة إلى تنبيه ، وكنا قد نبهنا إلى موضوعين : هناك مساعدات تذهب إلى مشاريع إنتاجية ، قلنا هذه المساعدات يجب أن يكون لها معايير وشفافية . لأنه عندما نقوم بإنشاء مزرعة بالجفر أو أية منطقة أخرى بنحو 1000 دونم ونقوم بحفر الأبار ، ونعمل مشاريع إنتاجية ، وبعدها نقول

سابقاً ، فرض علينا برنامج إصلاح اقتصادي من قبل "صندوق النقد الدولي" ، وإذا لم نتحرك الآن يمكن أن يفرض علينا "برنامج اصلاحي

اقتصادي" ، حسب مفهوم "صندوق النقد الدولي" لمشاكلنا الاقتصادية مرة أخرى ، والذي لا يعنيه بكل تأكيد مصلحة الوطن والمواطن الأردني ؛ فالذي يهمه هو قيام الأردن بوضع نسبة أعلى لتسديد ديونه الخارجية . ولكن الذي أريد أن أذكركم به ، أنه بالمقارنة مع ما جرى في عام 1989 ، فهذه المقارنة غير واردة الآن وساقول لكم لماذا هي غير واردة ؟ :

(1) لأن لدى الحكومة الأردنية الآن في خزينتها نحو 7.000 مليون دولار (أي عملات صعبة) وأكثر بقليل . في عام 1989 لم يكون بحوزة الأردن أي دولار أو حتى من العملات الصعبة الأخرى .

(2) في عام 1989 كان يعاني الأردن من فلتان اقتصادي ومالي في الدولة . أقول لكم أنني كنت في عام 1985 وزيراً ورغم ذلك لم تكن كوزراء وأعضاء في الحكومة نعرف عن الموازنة أي شيء ، ولم تكن نعرف كم هي حجم المديونية الخارجية أو الداخلية المترتبة على الحكومة الأردنية .

أنا مسؤول عن هذا الكلام أننا في الأردن وحكومة في العام 1989، لم تكن نعرف عن حجم الموازنة العامة شيئاً ، ولا نعرف عن حجم المديونية على الحكومة الأردنية . أنا أتحدث عن حقائق ، وهذا الحديث ليس للإستهلاك ، هذه حقائق . وهذا الحال ، ليس في فترة حكومة زيد الرفاعي بل منذ تاريخ إنشاء الأردن حتى ظهور أزمة عام 1988. في حين أنني غادرت الحكومة عام 1988، هذه هي المعلومات التي كانت متوفرة لدينا حول الموازنة العامة أو حول المديونية الخارجية للأردن .

أريد أن أوضح لكم شيئاً عن أسباب عدم توفر المعلومات اللازمة لدينا حول المديونية الخارجية للأردن ، وأقول لكم أن الأسباب الكامنة وراء ذلك هو تعدد مصادر الأطراف التي كانت تقترض من الخارج وهي : "أن الجيش كان يقترض بمفرده ، وزارة التخطيط تقترض بمفردها ، ووزارة المالية تقترض بمفردها ، أكثر من ذلك وأسوأ من ذلك ، لم يكن هناك مكان لأن تسأل فيه عن هذه المديونيات ، وإذا سألت الجيش كم عليك من

أنا لست مع بقائنا نراوح مكاننا وأن نبقي نقارن أسعار السلع الأساسية الاستهلاكية للمواطن الموجودة في الأردن مع أسعار هذه السلع الاستهلاكية الأساسية في الدول المجاورة لنا ، ومقارنة دخل الفرد في الأردن وحصته من الدخل الاجمالي المحلي . في النهاية أقول أن على الحكومة الأردنية جلب استثمارات أجنبية وتوظيفها في قطاع السياحة لتطويره ؛ فالسياحة وبعد أن فازت "البترء" كأحدى عجائب الدنيا السبع ، ازداد تعداد السياح الذين يفدون إلى الأردن ، وهذا سبباً أثراً كبيراً على دخول العملات الصعبة إلى الخزينة الأردنية . فالسياحة هي من إحدى مصادر الدخل للحصول على العملات الأجنبية.

## الجولة الثانية من الردود على الأسئلة والاستفسارات

معالي الدكتور رجائي المعشر

ما أودُّ قوله ، هو أن أكد لكم أولاً أنني لا أجامل أحداً ، بأن حق المواطن عندي له وزن خاص في حياتي . فأنا يمكن أن أجامل على أشياء كثيرة ، ولكنني لا أستطيع أن أجامل على أي حق من حقوق المواطن ، هذا ما أكده لكم . والذين قرؤوا منكم التقرير والذي أرجو أن تعيدوا قراءته مرة أخرى ، ستجدون الكثير من الملاحظات التي تم طرحها في هذه الندوة .

السبب الذي يدفعني إلى التركيز على طرح برنامج إصلاح اقتصادي وطني ، هو أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تكون هناك أي فئة من فئات المجتمع الأردني خارج إطار هذا البرنامج . وأعطي مثلاً على ذلك ، بأن الأخوان الجالسين خلف الطاولات في هذه القاعة ، أقول لهم أن كل ما تم طرحه من ملاحظات من جانبهم هو صحيح . بالمقابل الجالسين وراء المسؤولية الحكومية أيضاً كل ملاحظاتهم التي تقدموا بها في الموازنة العامة هي صحيحة أيضاً ، لأن كل واحد منكم يرى الواقع من مكانه . وإذا لم يجتمع الإثنين ليتناقشوا ، ويقتنعوا ويتوصلوا إلى حوار وإلى برامج بناءة ، فلا يمكن الوصول إلى نتيجة بين الطرفين تفيد مصلحة الوطن والمواطن .

3 أو 4 أو خمسة مليارات ، فدائماً المديونية يجب مقارنتها بالدخل وبالإنتاج الإجمالي ، فمدام لدي القدرة ، فبالإمكان أن أستدين من الخارج ولذلك ، أقول أن الأرقام المطلقة مهمة وهامة جداً .

لماذا تهمني أرقام الموازنة المطلقة ؟ في أثناء حديثي في المقدمة ، فأنا تحدثت عن نسبة خدمة الدين في الموازنة العامة ، وعندما أتحدث عن أن خدمة المديونية الخارجية الأردنية في الموازنة العامة ، فأنا أتحدث عن مبلغ يصل إلى نحو 350 مليون دينار ، نعم هذا هو الرقم الحقيقي السنوي لخدمة المديونية الخارجية في الموازنة العامة . أما بالنسبة لخدمة الدين الدخلي ، يمكن أن نرتدي "طواقي" ، ويمكن أن نسدد وأن نستقرض في نفس الوقت .

ولكن عندما أتحدث عن خدمة الدين الخارجي ، يتوجب على الحكومة الأردنية أن تسدد 350 مليون دينار ، وهذا المبلغ يعادل نسبة (6%) من الموازنة العامة ، فعندما أشتري ديون نادي باريس وأخفضها من (6%) إلى (4%) ، يصبح لدى الخزينة الأردنية مورداً جديداً مقداره (120) مليون دينار . وأقول لكم أن حجم الشراء هو 2100 مليون دينار ، ومن ضمن هذا المبلغ هناك مبلغ من أموال التخاصية 1000 مليون و1500 مليون يورو يتوجب على الحكومة الأردنية أن تستدينهم من الخارج . إقتراض الـ 1500 مليون يورو تكون بأسعار أفضل من أسعار المديونية الحالية المترتبة على الحكومة الأردنية "لنادي باريس" ، التسديد سيكون على مدة زمنية أطول وسنحاول أن نتحدث مع الدول التي سننتقترض منها وأن نرى إذا كان باستطاعتنا الحصول على هذه المبالغ التي نتحدث عنها الحكومة وليس أنا ، وإذا تحدثنا نحن كأردن سنحاول بكل تأكيد أن نحصل من بعض الدول على نوع من المنح التي تسدد جزء من هذه المديونية .

النتيجة أن أول شهر - وهو شهر شباط لعام 2008 ، عندما تنزل المديونية فإنها تنخفض ، لكن خدمة الـ 1500 مليون يورو ، مقابل الـ 2000 مليون التي تم شراؤها ، سوف تكون أقل بكثير . فأنا عندما أوفر 100 مليون في خدمة الدين أكون قد جلبت دخلاً جديداً للخزينة .

المديونية لا يعرف ، وإذا ما سألت وزارة التخطيط كم عليها من الديون فلا تعرف ، أما وإن سألتكم وزارة المالية كم يترتب عليها من الديون الخارجية فلا تعرف أيضاً ؟ .

أتذكر أنه في أواخر عام 1985، تم تعيين المرحوم ماهر شكري ليعمل مع كافة هذه الجهات والأطراف التي ذكرتها لجمع ومعرفة حجم المديونية الخارجية المترتبة على الأردن . وبعد أن تم جمع المديونية الخارجية على مدار شهور ، تفاجئنا أن شركة "الأسمنت" الأردنية مكفولة من الحكومة الأردنية كما أن شركة "البوتاس" مكفولة من الحكومة الأردنية وشركة "الفوسفات" كذلك الأمر ، كما أن رئيس شركة "إسمنت" الجنوب كان يبعث لمجلس الوزراء يريد كفالة للاستقراض من الخارج . في حين أن كافة هذه المبالغ قد استُحقت على الحكومة الأردنية والخزينة الأردنية . ديون شركة "الأخشاب" استُحقت علينا ، ديون "البوتاس" استُحقت علينا وبالإضافة إلى ديون "الفوسفات" التي استُحقت على الحكومة الأردنية ، كفالات كثيرة استُحقت على الحكومة الأردنية ؛ فلم نكن نعرف شيئاً عن حجم هذه المديونية ، إلا عندما تأتي مطالبات بالدفع وتهديدات بالحجز على أموال الحكومة الأردنية من شركات نحن نكفلها ، هذا ولم يكن لدينا علم بأن الحكومة الأردنية هي كفيلتها . لقد بقينا فترة سنة كاملة إلى أن توصلنا إلى ترتيب المديونية خلال أعوام 1985 - 1986 . وهذا الحديث أنا أصرح به وأنا مسؤول عنه أيضاً .

أقول لكم أمراً آخر ، وأنا مسؤول عن ما سأقوله ، بأن أحد الأشخاص الذين طالبوا بديونهم قد أقدم على الحجز على أموال "أمانة" العاصمة ، ولولا تدخل رئيس الحكومة لما استطاع أن يدفع أمين العاصمة رواتب موظفيه ، وأنا قد كنت عضواً في مجلس أمانة عمان في ذلك التاريخ . ولم يعرف أحد حتى ذلك التاريخ كم حجم المديونية الخارجية المترتبة على الحكومة الأردنية.

القضية الأخرى، عندما نقول نسبة حجم المديونية الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى سبيل المثال ، عندما يكون مدخولي (1000) دينار بإمكانني إستدانة (250) دينار، وعندما يكون دخلي 5000 دينار بإمكانني إستدانة 1000 دينار ، ولكن عندما يكون دخلي 11.5 أو 12 مليار دينار باستطاعتي أن أستدين



نستهلك من كميات المياه – بمعنى مياه تضح وتستهلك – ولكن جزءاً من هذا الضخ بالطبع ، لا يصل للمواطن بفعل الهدر والتسرب ، ولكن لا تصل الأثمان الحقيقية – وحتى ثمن التكلفة – للمواطن . بمعنى ثمن التكلفة أكبر من ثمن المياه التي يستهلكها المواطن ، المواطن يقدم فقط 46% من سعر التكلفة .

تسرب المياه ، بعد أن تم تمديد الشبكة الجديدة للمياه ، تصل نسبة التسرب إلى 10% فقط . في اسرائيل التسرب يصل إلى 5% . إلا أننا كمواطنين أردنيين نصرف 36% من المياه المجانية من السلطة . فلنفترض أن تكلفة متر المياه على الدولة 70 قرشاً ، فإذا ما رفعت الـ 30 قرش على ثمن المتر المكمل الواحد من المياه كحكومة ، يصبح المواطن يشارك في دفع ما يترتب عليه من أثمان للمياه .

وأنا أعلمكم أن هناك العديد من الأغنياء الذين لا يدفعون أثمان المياه التي يستهلكونها ، وأغنياء آخرين يلعبون في عدادات المياه وفقير يسرق المياه من جاره ، وجميعهم يسرقون بالنسبة لي 46% من المواطنين لا يدفعون أثمان المياه ، وقت لهم إذا هذا الرقم دقيق وحقيقي ، أي إذا كنتم تعرفون الأشخاص الذين يسرقون ، فلماذا لا تشهروا بهم ؟ واضربوا بهم الأمثال ، لماذا يبقى الحديث عن سرقات المياه في دوران يراوح مكانه ؟ .

هناك 46% من المياه مفقود ، عندما أفكر في هذه النسبة المفقودة ، كمواطن أو كمسؤول أو كحكومة أو كأجهزة أو حتى إدارة ، أرى أننا بحاجة إلى برنامج إصلاح وطني شامل . أنا أتحدث عن كل المستويات الاقتصادية ، المالي ، الثقافي ، الاجتماعي ، التعليمي والتربوي . السرقة شيء يجب أن نخجل منه لا أن نفخر به ! . هل هذا صحيح أم لا ؟ ولا أدعي أنني أذكي من الدولة ، وأستطيع أن أتحايل على عداد المياه وأسرق مياه بدون دفع أثمانها ، حتى الآن ما زال يتناقل البعض أن مال الدولة حلال وسرقاته حلال .

هناك (5000) كشف في وزارة المياه بأسماء الأشخاص الذين يسرقون المياه في زمن وزارة الدكتور حازم الناصر ....

عندما نتحدث عن "الخصخصة" ، أنا مع وجهة نظركم التي طرحت في هذه الأمسية ، وفي نفس الوقت غير متفق معكم وأخفالكم الرأي . فهناك بعض المشاريع والشركات يمكن أن تخصص وأخرى لا تخصص ؛ فعندما يقل لي شخص "خصص المياه أقل له لا ؟. أما إذا كنتم تريدون أن أتحدث إليكم عن مؤسسة "الاتصالات" ، فأقول عندما نتحدث أن "دخل" مؤسسة الاتصالات يبلغ 120 مليون دينار ، وأرجو منكم أن تراجعوا – وأنتم جميعاً أساتذة جامعات وتعرفون كيف تدرسوا وتدققوا ذلك – فأنا أقل لكم درسوا مصادر دخل مؤسسة الاتصالات الـ 120 مليون دينار ، وحددوا ما هو مصدرها ، ومن أين كانت تأتي بهذه الأموال ؟ سوف تجدون أن مصادر الدخل كانت بكاملها من الضرائب التي تفرضها الحكومة على "ضرائب" الاتصالات ، هي ليست من أرباح تشغيلية لمؤسسة الاتصالات . وأكد لكم أكثر من ذلك ، بأن أرباح مؤسسة الاتصالات عندما كانت تحسب تكلفة الخدمة لم تكن تحسب من ضمن هذه الأرباح لا إستهلاك ولا تسديد الديون الخارجية ، لأن الحكومة هي من تسدد ديون المؤسسة الخارجية ، وهي التي تسدد تكلفة الإنتاج .

ولذلك لم يكن يحسب شيء من ضمن الأرباح الـ 120 مليون ؛ فهذا المبلغ عندما تطبق عليه معدلات الحساب التجاري ، أرجع وأقول ، أنه في عام 1985 ، كان لدي اقتراح قدمته للحكومة وتم الموافقة عليه ، وهذا الاقتراح ينص على "أن يتم تحويل المؤسسات التي تقدم خدمات مقابل أجر إلى الحساب التجاري" . بمعنى أنني أريد أن أعرف كم تكلفني هذه الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسة. أنت تقول لي كمؤسسة أنك أرسلت إلى الخزينة 120 مليون دينار أرباح ، بالمقابل أنا كحكومة صرفت على هذه المؤسسة أكثر من 300 مليون دينار .

إذن فلتحول هذه الأرباح كأسس تجارية حتى أقارن فيما إذا كانت هذه المؤسسة تحقق هذه المربح التي تقول عنها أم لا تحقق ؟ . ولا أعرف بعد كم سنة تقوم الحكومة على تطبيق هذا النص الذي قدمته كمقترح على هذه المؤسسات التي تقدم خدماتها مقابل أجر مادي للتحقق من مدى مصداقيتها في بياناتها المقدمة للحكومة .

أقدم لكم أمثلة أخرى على أهمية المعلومات التي يجب أن يدقق فيها ، نحن كمواطنين أردنيين

عماري ، السيدة روضة ، الأستاذ عدنان ،  
سعادة كامل النايك ، والدكتور طارق التل .

سعادة النائب مصطفى عماري ،

شكراً لمركز القدس للدراسات السياسية ، وشكراً  
لمحدثنا معالي الدكتور العين رجائي المعشر  
الصحيح ، أنه مشهود لكم بكل ما تحدثتم به من  
الهدوء والعقلانية وإيصال الفكرة ، وبالفعل كان  
معاليه - وأنا شاهد على ذلك - كان يتحدث مع  
جلالة الملك بكل بصراحة وموضوعية عما يجري  
في الشارع وما يدور بين الجميع ، وإن كانت  
إشاعة أو كان حديث عام ، لأن البلد غارق وسط  
أوضاع إقليمية صعبة .

وبالرغم من أن معالي الدكتور تحدث كثيراً ،  
وقدم إجابات وافية ومقنعة ، ولكن أود أن أسأل  
إلى متى سيبقى الأعيان والنواب ونصف  
الحكومة ، ووزير المالية السابقة مقتنعين بأن  
مشروع الموازنة العامة يكون فيه تضليل وتغيير  
أحياناً ؟ فبعد أربعة أيام تقول لك الحكومة ، نريد  
أن تراجع ونعمل ، ووزير المالية السابق يقول  
أن لديه تضخم ، ويقول ضغطوا علي في اللجنة  
المالية والاقتصادية فحاولوا أن تخفضوا ،  
وعندما خفضنا الـ 94.5 مليون دينار ، رجع  
وقال "دخيل عليكم" أنا علي ضغوطات ، إذا كان  
وزير المالية ، ونصف الحكومة ، والأعيان ،  
والنواب ، والمحللين والخبراء ، مقتنعين أن هذا  
المشروع يكون فيه أحياناً نوع من التضليل أو  
النفخ أو التغيير مثل ما تريد تسميته أو التدليس  
، وعندنا حكومة تعترف أن الهيئات المستقلة  
لوحدها قد تصرف ما يفوق عن 600 مليون  
دينار .

وكما تفضلت معاليك ، مثلما حصل في وزارة  
الإعلام عندما إغيت ، أصبح لدينا أربعة أجهزة  
بديلة . إذن في توجه عام ، يوجد هناك شيء  
خاطيء ومغلوط ، السؤال هو إلى متى سنستطيع  
أن نصح أنفسنا ، ونسير في طريق صحيح ؟ .  
شكراً لمعاليك .

السيدة روضة أبو طه ، عضو ملتقى سيدات  
الأعمال والمهين .

الصحيح ، إن المواطن الأردني ذكي ، وذكي جداً  
، كريم جداً بأخلاقياته ، وبسعة صدره أيضاً على  
الكثير من الحكومات السابقة ، لكن يجب أن

أحد المداخلين - ومن السارقين للمياه  
وزراء من الحكومة السابقة، ورئيس وزراء  
يترتب عليه 700.000 الف دينار اثمان مياه.

الذي أريد أن أصرحه أنني مؤمن في كل شيء  
تحدثت عنه ومقتنع به ، وأقول لكم أن  
مسؤوليتنا جميعاً - مسؤوليين ومواطنين - أن  
نشكل صوتاً للوطن وللمواطن في إطار برنامج  
إصلاح اقتصادي وطني متكامل . فلا يجب أن  
نكون خارج الصورة ، لأنه عندما نكون خارج  
الصورة ، يكون صوتنا لا يسمع ، لكن عندما  
نكون جزءاً من العملية ، سنشكل صوتاً مسموعاً

هذا ما أنادي به وأتحدث به بكل قناعة  
ومسؤولية . وإذا ما تحركنا جميعاً باتجاه برنامج  
إصلاح اقتصادي وطني شامل ، على أن يضاف  
كل ما ذكرته في هذه الندوة وعلى هذه الطاولة  
إلى هذا البرنامج ، وكل ما ذكرتموه يجب أن  
يشكل جزءاً من هذا البرنامج الاقتصادي  
الإصلاحية الوطني . فإن هذا سيؤدي حتماً إلى  
خروجنا جميعاً كحكومة ومواطنين من الأزمة  
التي تخفتنا ، ونحن على قدر أهل العزم للخروج  
من هذه الأزمة الخائفة التي يعيش فيها الأردن .

ولكن إذا بقينا مقسمين إلى قسمين بين مؤيد  
ومعارض ، "وكلّ يعني على ليلاه" - وهذا الذي  
حاصل الآن - وبدون إجراء حوار مشترك  
للوصول إلى برنامج اتفاق وطني مشترك  
للخروج بالأردن من الأزمة الخائفة المحيطة به ،  
فإننا سنبقى نتحدث عن المشاكل بدون جدوى  
وهذا ما يزعجني . قسم خارج الصورة ، وهو لا  
يرى الصورة بشكل كامل ، وغير مقتنع  
بالقرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة ،  
وقسم يتخذ القرارات بدون أن يستمع لوجهة نظر  
الطرف الآخر . لقد حدث لدينا شرح في المجتمع  
، هذا الشرح إذا لم نردمه مع بعضنا البعض ،  
فسيصبح الانفصام والهوة بين الطرفين كبير  
وكبير جداً .

### الجولة الثالثة من الأسئلة

#### والاستفسارات

عريب الرنتاوي ،

أعتقد أننا استمعنا إلى مداخلة هامة وغنية الآن  
، وربما تثير عقلنا وتفكيرنا قليلاً ، والآن لدي  
خمسة أسماء مسجلة وسوف أتلوها ، إذا أراد  
أحد أن يضيف : سعادة النائب السابق مصطفى

القضايا بكل أسف ، ويقمن بعمل مثل ما يفعله هذا النائب المخضرم . كيف أحترم نفسي كمواطنة ، وأنا من انتخبت مجموعة من النواب صرحوا بتقديم الخدمات لنا كمواطنين ، ولم يلتزموا بهذا ، أين هي الديمقراطية !! .

السيد عدنان زهران ، رئيس حزب الأناضول العربي .

بسم الله الرحمن الرحيم ، أولاً كعادة مركز القدس للدراسات السياسية دائماً ، مشكوراً على عقد مثل هذه الندوات القيمة . وأشكر وأتمن معالي الدكتور رجائي المعشر ، رئيس "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان على كلمته القيمة والرائعة ، والذي أنا شخصياً قد استفدت منها كثيراً ، فهناك بعض المعلومات والمعطيات التي أسمعها لأول مرة . ولكنني كنت أتمنى على مركز القدس للدراسات السياسية وعلى مديره عريب الرنتاوي ، أن يكون هذا اللقاء قد عقد قبل طرح "الموازنة العامة" للحكومة أمام مجلس النواب ، وقبل تقديمها إلى مجلس الأعيان . وأن تُطرح هذه الأفكار قبل "إقرار الموازنة" من قبل المجلسين التشريعيين . – الأستاذ عريب ، لقد قدمنا طلب لذلك ولكن المحافظ لم يعطنا الموافقة في حينها !! .

معروف لدينا جميعاً ، مع حفظ الألقاب أن أحزاب المعارضة الأردنية ، قد تقدمت بطلب في مذكرة مكتوبة إلى رئيس مجلس النواب ، عبر رئيس "اللجنة المالية" في مجلس النواب لعقد لقاء مع الأحزاب ، ولم يلتق ولم يتم هذا اللقاء إلى الآن !!.. أنا لا أقول أن اللقاء قد رُفض ؛ إنما اللقاء أهمل تماماً ، وكان لدينا مذكرة واضحة تكاد تحاكي 90% مما تفضلت به من اقتراحات وطروحات وتفصيلات حول "الموازنة العامة" ، وحول وضع الحلول للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية التي يعيشها المواطنين في الأردن .

نحن لا نتحدث من فراغ ، نحن على علم بماذا يجري ، وكل ما تضمنته المقدمة العلمية التفصيلية التي تحدثت بها معالي الدكتور رجائي المعشر . وأريد أن أتحدث "بالفلاحي" عن هذا الحادث التي جرت أمامي : "إخواني البارحة ذهبت إلى محطة بنزين ، لن أطيل عليكم ، لإشتري لوالدتي مادة الكاز لأنها كبيرة في السن ، فهي لا ترغب بدفاية غاز ، بل هي تفضل دفايات الكاز أكثر لأنها تخاف من دفايات الغاز

يؤخذ بعين الاعتبار احترام هذا المواطن المضحي دائماً والصبور جداً ، ويجب أن يكون للمواطن صفة اعتبارية توجب وتلزم على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار احترام المواطن الأردني وقدرته على التحمل في كل قراراتها التي تتخذها عندما تقر موازنتها العامة .

معاليك كرر العديد من الجمل الهامة وباللغة الإنجليزية ، مثل ميبليزيشن ، ترسبلنتي ، .. وسوشليست ، بسبيلتي ، دبليوتي أي ...الخ ، وهذه المصطلحات دخلت بشكل سريع على المجتمع الأردني ، الاقتصادي ، والسياسي والاجتماعي . ويتوجب علينا كمسؤولين أردنيين في الحكومة والدولة أن نأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار .

أي خلاف ما بين الأطراف الثلاثة ، من فوقها الحكومة ، وبريفت سكرتير القطاع الخاص ، والمنظمات المدنية غير الحكومية ، مثل النقابات المهنية ، والنقابات العمالية ، والنقابات الاجتماعية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، التي لا يحصى عددها في الأردن ، فإن الأزمات الاقتصادية ستبقى على حالها ، ونبقى نرواح في حديثنا عن المشاكل التي تواجه المواطن الأردني بدون التوصل إلى وضع الحلول المناسبة ، يجب أن يكون الحوار معزز لأي من هذه الأطراف الثلاثة ، لأننا نريد أن نتحدث عن شيء أسمه "ديمقراطية" ، وهذا يعني أن كافة هذه القضايا يجب أن نأخذها بعين الاعتبار .

أين الحوار !! ، الحوار غير موجود . هناك قضية أعجبت فيها ، ففي إحدى الندوات التي عقدت قبل شهر ، وتطرقنا أيضاً للموازنة العامة" ، أحد النواب المخضرمين ، قال : " أنا كنان ، أريد أن أتحدث بكل صراحة ، تأتي إلينا "الموازنة العامة" من قبل الحكومة لناقشها في مجلس النواب ، فأنظر إليها ، ثم أحضر أي المستشارين الاقتصاديين ليقرأها ويشرحها ويفصلها لي لكي أفهمها ، ثم يقوم بتلخيصها في كذا نقطة ، وأقوم أنا بدوري بقراءتها أمام مجلس النواب ، وأنا نفسي لا أفهم شيء من بنود هذه الموازنة العامة التي قدمت عليها ملاحظاتي أمام المجلس !!؟" .

وكذلك لدينا أخوات ، من سوء الحظ ، يمثلنني أنا وزميلاتي من النساء ، موجودات في مجلس النواب ، حيث أنهن لا يفقهن شيئاً في مثل هذه

رابعاً: إن كل ما تفضلت به في الحقيقة رائع وجميل ، ويدل على أن الدولة أو الحكومة مهتمة بقطاع كبير من المواطنين حسب المعطيات التي تفضلت بها . ولكنني أتساءل أنا كقطاع خاص لو تأتي كل الحكومة بمكوناتها فلن تستطيع إجباري على زيادة رواتب العاملين ، أو الموظفين لدي إلا إذا أنا أردت واقتنعت بذلك .

أنت تقول أن هناك 500.000 ألف موظف وعامل في القطاع الخاص ، يقابلهم 500.000 عامل ينافسونهم على هذا العمل من أخواننا المصريين وبقية العمالة الوافدة ، أنا لست ضد المصريين ، وأنا قومي بطبعي ولكن السؤال من الذي سيحامي هؤلاء الـ 500.000 عامل موظف في القطاع الخاص من غول الغلاء ؟ إذن ، ومن الذي سيعوض عليهم بدل غلاء وارتفاع الأسعار ؟ هذا أولاً .

ثانياً، معاليك دافعت عن فكرة دعم "الشرائح" وليس دعم "السلع"! وأنا أقول لك أنني ضد هذه الفكرة ، وأقول يجب دعم "السلع" وليس دعم "الشرائح" ، وذلك لسبب بسيط ، فلماذا لا يجب دعم "الشرائح" ؟ : نحن ندعي أننا نحارب الفساد منذ السنوات الماضية وإلى الآن ، ونحن ننادي بمحاربة الفساد ولكن هذا الأسلوب سيعزز الفساد أكثر فأكثر ، وذلك لأن "السلع" عندما تدعم يأتي الفقير ويشترى ويأتي الوسطي ويشترى ويأتي الغني ويشترى . لكن بالنسبة لدعم "الشرائح" ، فأنا كلاجيء من عام 1948، ووالدي يحمل "كرت مؤن" ، لا أريد أن أقول أن 90% حتى لا تقولوا أن هذا الرجل يبالغ ، ولكن أقول أن 20% من الذين كانوا يأخذون البقج ، والطحين والبطانيات ، والدقيق ، والمواد الغذائية هم ليسوا من المواطنين ، وليسوا من اللاجئين ، ولم يروا فلسطين حتى ، وليس لهم علاقة في فلسطين ، إذن الفساد يستشري ، وأنا كلاجيء منذ عام 1948 لن أحظى بالدعم لأنني أعمل في القطاع الخاص ، ولست موظفاً حكومياً ، ولا حتى متقاعداً مدنياً أو عسكرياً؟! .

هذا الأسلوب الذي تتبعه الحكومة لن يوصل الحق إلى صاحبه . وهذا برأيي . وأنا أرجو أن تنقل هذا الرأي إلى "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان وإلى أعضاء الحكومة . فأنا لا أريد إلا هدف واحد ، وهو : أن ما تفضلت به الأساتذة هو عين الصواب بأن يجتمع الثلاثة أطراف ، كما تحدثت أو على الأقل أشخاص مع الحكومة ، أو يمثلونها ، وأشخاص يعارضون

ولأنها معادة على هذا النوع من الدفريات . بالعادة أنا أشتري جالون كاز بـ (6) دناتير ، البارحة دفعت 11 دينار و40 قرشاً ثمناً لهذا الجالون .

لكن هذا ليس بيت القصيد ، ولكن "عندما كنت في محطة بنزين في منطقة طبربور ، وأثناء وضعي لجالون الكاز في صندوق السيارة ، جاء أحد الأولاد يترواح عمره ما بين 14 - 15 سنة ومعه جالون يتسع لخمس لترات من مادة الكاز ، وجاء العامل المصري المعني بتعبئة الكاز في المحطة ، وقال للفتى : كم أعبىء لك ؟ فقال له الفتى بدينار وثمانين قرشاً . ويا "دوب" وضع المضخة لتعبئة الجالون ، حتى رفع العامل المصري المضخة ، فقال له الولد بس !؟ قال له العامل المصري : "أيوه بس ما هي ليبرة و80 قرش" . فالولد قال هذه الكمية لن تصل الفتيلة . كمية الكاز التي ضحها العامل المصري في الجالون لن تصل إلى الفتيلة" . إن هذه الحادثة حقيقة رأيتها بأب عيني" هذا أولاً .

ثانياً: بصفتي أيضاً فلاح وغالبيتنا نحن الحاضرين من الفلاحين ، أريد أن أعرف من معاليك "كيف يستطيع المواطن أن يحضر صحن سلطة ؟ فأنا مزارع ، وأعرف الكثير عن الزراعة وأعرف كم يكلف كيلو البندورة وكم يكلف كيلو الخيار ، وكيلاوا الخس ، وربطة البقدونس ، وكيلاو الباذنجان . بالإضافة إلى تكلفة طبخة الفلاح ، أمي في أيام زمان ونحن فقراء كانت تطبخ لنا العدس اثنتي عشرة مرة ، بـ 12 نوع من طبخات العدس ، عدس مع الرز ، وعدس بدون رز ، وعدس مجردة ، وعدس شوربة ، وعدس فتة ، في حين أن كيلو العدس أصبح سعره الآن دينار ، ألم تفكروا كـ"لجنة مالية واقتصادية" في مجلس الأعيان أو في مجلس النواب ، كم كيلو عدس سيستهلك المواطن حتى يستطيع أن يطعم ، ويعيل سبعة أطفال ، هم عدد أطفال أسرته .

ثالثاً: أنا لا أطرح بقدر ما أنا أعاني ، وأنا أرى أقربائي ، فهم ليسوا في وضع ممتاز ، أو من الأغنياء ، ولا جميعهم موظفين ، الذين تلقوا زيادات وأموال وشيكات دعم بل يوجد منهم نسبة كبيرة من الفقراء الذين يعانون من الأزمة الاقتصادية ، وارتفاع الأسعار أيضاً .

ربما الذي يريد أن يأخذ على يده هو نفسه فاسد... وفساد كبير . عندما تنتظر إلى لجنة "مكافحة" الفساد نجد أن الحكومة تأتي كل يوم بلجنة جديدة.. الخ ، ومع مرور الوقت نجد أن الفساد يصل إلى اللجنة نفسها بكل أسف .

حقيقة أن موضوع "الفساد" أصبح يخل بكل الموازين الاجتماعية ، ونحن نتحدث عن برنامج إصلاح اقتصادي - اجتماعي وطني شامل ؛ فالفساد يخل بكل هذه الموازين .

تحدث معالي الدكتور رجائي المعشر ، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان عن دور الرقابة ، بالطبع إذا ما أردنا أخذ الرقابة أو جزء من الرقابة ، فلنأخذ الرقابة البرلمانية على سبيل المثال في التشريعات ، عندما أقول برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي شامل ، فأنا أتوقع ، وأنتم شكرتم المواطن على صبره ، والله لو أن المواطن سمع بهذا الشكر لكان المزيد من المسبات والشتائم بسبب ما يعانيه هذا المواطن من ضغط اقتصادي ومعيشي .

أريد أن أعطي مثال بسيط ، عندما ندعو فرضاً إلى "إعتصام احتجاجي" ، فلا يسمح لنا إلا فقط بالإعتصام إما باب الحزب أو المؤسسة التي ننتمي لها فقط ، فلا يسمح لنا أن ننظم مسيرة جماهيرية للاحتجاج على رفع الأسعار . عندما تدعو المواطن الذي يكتوي بنار الغلاء وهو يشتم ويكيل السباب وهو في نفس الوقت لا يستطيع الحضور للاعتصام احتجاجاً على رفع الأسعار والغلاء ، ونفس الوقت يعاني من أجواء الإحباط والإرهاب ، فماذا تنتظر الحكومة من هذا المواطن ؟ .

على المواطن أن لا يتجرأ أن يقول كلمته للسلطة ، أو يحتج على شيء ما ، حتى أخرجنا مجلس نواب ورؤساء بلديات بأساليب التزوير ، التي تعتبر أكثر امتهاناً لإنسانية المواطن وحرية ، أوجدنا هذه المجالس . فهناك قسم من المرشحين دفع الملايين ، وقسم مئات الآلاف للوصول إلى "القبّة" . فهذا المرشح - الذي صرف الملايين من الدنانير - عندما يفوز بمقعد نيابي ، يريد أن يسترجع ما دفعه بطريقة أو بأخرى . فقط الملياردير هو الذي لا يسأل عن مثل هذه المبالغ التافهة بالنسبة له . في حين أن بقية المرشحين يريدون أن يسترجعوا أموالهم ، وهذه الأموال لن يتم استرجاعها إلا عن طريق الفساد وإتباع الأساليب الملتوية .

الحكومة ويمثلون المعارضة ، وأشخاص من مؤسسات المجتمع المدني . على سبيل المثال أنت من الحكومة ، وما قدمته من تبريرات ودفاع عن الحكومة مقنع تقريباً ، ولكن أنا كشخص أعيش في الفقر ، ولم "أولد وفي فمي ملعقة من ذهب" ، فأذن فأنا أفكر بعقلية مختلفة . إذن أنا أريد من يحميني ومن يدعمني . أنا أقول وبملاء الفم أن الكثير من الأسر الأردنية لم تصلها "الشيكات" التي تفضلت فيها ولن تصلها ، هناك أسر جوعى تريد أن تأكل .

**الدكتور طارق التل، رئيس اللجنة الاقتصادية في جبهة العمل الإسلامي.**

بسم الله الرحمن الرحيم ، جزيل الشكر لمعالي الدكتور رجائي المعشر ، ولمركز القدس للدراسات السياسية على هذه الندوة القيمة والبناءة .

أريد أن أتحدث وأنا في ظرف ملحٌ يتوجب علي الخروج بالسرعة الممكنة ، ولكن في كل الأحوال أريد أن أتناول النقاط التي لم يتحدث بها الأخوة . معاليك ذكرت في علاج أزمة الموازنة العامة ، يتوجب علينا البدء بوضع برنامج إصلاح اقتصادي - اجتماعي شامل ، وتطرقنا إلى موضوع الدعم حتى يصل إلى الصفر ، بمعنى رفع الدعم حتى يصل إلى الصفر .

أريد أن أتحدث عن هاتين النقطتين . أنا أشارك في العمل العام منذ طفولتي المبكرة ، أي عندما كنت في المراحل الابتدائية في المدرسة ، وفي كل سنة ومن خلال كل نداء وتحت كل شعار، أطلب بمحاربة الفساد ، ومن خلال كل الحكومات يأتي التوجيه الملكي بمحاربة الفساد . وإذا نظرنا إلى "الخط البياني" للفساد نجد أنه يرتفع بطريقة هندسية ؛ فكان الفساد في أول الأمر يتعلق في أمور بسيطة .. الخ ، الآن الفساد قد ارتفع إلى ملايين الدنانير ؛ بحيث أنه شل الحياة ، وانتفتت العدالة وأصبح كل شيء مباح مادام لا يوجد رادع ومحاسبة لهؤلاء المفسدين .

أريد توجيه السؤال التالي : هل نحن جادون حقاً في محاربة الفساد ؟ عند قراءتي تقرير "ديوان المحاسبة" وجدته يشير إلى قضايا فساد كبيرة بالمقابل ، لا أجد أي من المسؤولين الحكوميين متابعاً لقضية واحدة من قضايا الفساد الكبيرة ، بحيث نجد بالفعل أن المفسد يؤخذ على يده لأنه

بالضربة القاضية . وأقول أنه لا بدّ للدولة أن تضطلع بدور ما ، وتقدم نوعاً من أنواع الدعم ، بحيث تُسند هذه الشرائح والطبقات التي ليس بقدرتها أن تصل إلى الطبيب ، ولا حتى باستطاعتها تأمين لقمة عيش كريمة لإطفالها... الخ .

لهذا ، أدعو عدم أخذ "سياسة السوق" كمسلمة يجب إتباعها بكل حدّأفيراها ، فالسياسة الاقتصادية الأمريكية تسعى إلى رسم العالم بحيث يتحول إلى النظام الرأسمالي ونظام السوق الحرة ، بالرغم من عدم وجود "سوق حر" ؛ فمعالي الدكتور رجائي ، يعرف اقتصادياً ويعرف المعنى الاقتصادي الصحيح بأنه ليس هناك شيء اسمه "سوق حر" ، بمنطق المناقشة النظرية الموجودة في الكتب . فتبني مثل هذه "السياسة" ، لا أعتقد أننا كأردنيين قد نتفق على إنتهاج مثل هذه السياسة . فهذه السياسة تلقيناها وفرضت علينا من الخارج والتي بدأت منها "الخصخصة" بكل أوجه فسادهما وبدأت تنخر في ثأيا المجتمع الأردني ؛ فقد تميزت كل المشاريع والاستثمارات في زمن الخصخصة بعدم وجود ضوابط بالمنفعة ، حيث تذهب أرباح هذه المشاريع الإنتاجية الناجحة إلى جيب المستثمر الأجنبي الذي لا يقوم بتدوير الأرباح ويستثمرها لصالح إدخال تقنيات جديدة إلى دورة الإنتاج ولا حتى يبقيها داخل البلد .

لهذا أقول أن دور الدولة يجب أن يستمر ، وأن تلعب الدولة دوراً حقيقياً في دعم المواطن . كما يتوجب على الحكومة والدولة الأردنية العمل على بناء تنمية سياسية حقيقية في الأردن والوصول بالأردن إلى مرحلة من مراحل الديمقراطية ، بحيث يتم عبرها إعطاء الحريات العامة للمواطن مثل حقه في التعبير ، والتظاهر والاعتصام وإبداء رأيه بصراحة في كل ما يجري ويجري في الأردن . مع الأسف أقول أن الأردن ينزلق إلى أسفل الدرك ، وبخاصة وأن الهاجس الأمني والعقلية الأمنية هي التي تحكم وتتحكم في البلد في هذه القضايا . فالصور المسيئة التي شاهدناها في الانتخابات الأخيرة تعتبر نذير شؤوم ؛ حيث تسببت في عزوف المواطن في خوض الانتخابات أو التصويت في أية انتخابات قادمة وذلك لأنه فقد الثقة بممثليه في هذه المجالس النيابية والذين لا يفعلون شيئاً من أجل التخفيف عن كاهله الأعباء الاقتصادية الصعبة التي يمر بها ، عدا عن أن كونه قد كان زاهداً

فالبرلمان الأردني لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، فعندما يستولي أصحاب رؤوس الأموال والمتنفذين السياسيين على هذا البرلمان ، ماذا أتوقع من التشريعات التي يصدرها هذا البرلمان ؟ ، في ظل هكذا برلمان ، ماذا أتوقع أن يصدر أو يتخذ من تشريعات ؟ ، وما هي نوع هذه التشريعات ؟ ، ولصالح من ستصدر هذه التشريعات ؟ . بكل تأكيد ستصدر تشريعات ليست في صالح المواطن والوطن ، تشريعات تخدم هذه الفئات المسيطرة على مجلس النواب .

بالنسبة لموضوع "الفساد" أنا أقول أن قضية الفساد هي قضية أساسية ، ولا أدري إلى أية درجة وإلى أي مدى نحن جادون في الحكومة الأردنية في محاربة الفساد ، وبخاصة أن الفساد أصبح مستشرياً ، وبات يشكل مشكلة رئيسية كبيرة جداً تؤدي بكل شيء .

النقطة الأخرى ، وهي قضية "الدعم" ، عندما يقول معالي الدكتور رجائي المعشر ، أن هناك اتجاه عالمي للخصخصة ، والسياسة التنافسية في السوق ، وسياسة السوق ؛ فسياسة السوق حتى في موطنها أوجدت أوجه عديدة من "الفساد" مما اضطر تلك الحكومات القوية بمؤسساتها أن تضع ضوابط ، في حين عندما تطبق الدول النامية سياسة "الخصخصة" على مؤسساتها الوطنية تتم بدون ضوابط ، مما ينتج عنه "فساداً مستشرياً" ، يبدد أموال الخصخصة على مشاريع وهمية اقتصادية ، ونحن في الأردن إحدى دول العالم الثالث والتي تسمى بالدول النامية . يبدو أن هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين أن النظام المختلط يبقى أفضل لهذه الدول النامية إذا ما وضعت له ضوابط حقيقية وفعلية تحدد أين الفساد والمفسدين .

أنا كدولة عندما أرفع الدعم كلياً عن السلع الاستهلاكية للمواطنين ، وأريد إيصاله إلى درجة الصفر بدون مراعاة إيفاء حاجات المواطنين فهذا ظلم وتجني على المواطنين . في النهاية معالي الدكتور رجائي المعشر ، ذكر نقطة جيدة عن "التأمين" الصحي ، وأقول إن شاء الله أن ينعكس هذا "التأمين" إيجاباً ، وتستفيد منه كافة شرائح المجتمع الأردني في نهاية المطاف . ولكن أنت تريد رفع الدعم عن التعليم ، وتريد أن ترفع الدعم فيما بعد عن الخدمات الصحية... الخ ، أنا بهذه الإجراءات قد قضيت على المواطن

من قبل الحكومة بتقديم موازنات المؤسسات المستقلة للموافقة عليها من خلال مجلس الأمة . لغاية الآن يوجد لدينا حوالي (32) مؤسسة مستقلة ، يتم الموافقة على موازنتها من خلال مجلس الوزراء وخارج "الموازنة العامة" ، وليس لمجلس الأمة أي دور في ذلك . علماً بأن هناك ضغوطات كبيرة مارسها مجلس الأمة الرابع عشر على الحكومة وتم استخلاص "تعهد" كتابي وشفهي حكومي من خلال خطاب الرد على الموازنة العامة من دولة فيصل الفايز بتقديمها بنفس العام الذي كنت فيه نائباً .

هذه النقاط الثلاث بما يخص الشق الاقتصادي . ولكن وحتى نحسن اقتصادنا سياسياً بشكل منفتح ، فسؤالي المباشر هو إلى متى سيبقى مجلس الأعيان - مجلس الملك - ونعترف بذلك والدستور يقول نظام ملكي - برلماني ونعترف بذلك" ، فمتى سنستمع إلى صوت من داخل مجلس الأعيان يطالب بتعديل داخلي "بعدم تحييد" قوانين أقرت من قبل مجلس النواب أو من قبل الشق الآخر . وبالأخص وأن القوانين "المؤقتة" التي أضرت بمصلحة المواطنين الأردنيين ما زالت سارية المفعول ويعمل بها . على سبيل المثال قوانين "ضريبة الدخل" قد جرّمها مجلس النواب وبغض النظر إذا كان ما فعلناه في مجلس النواب اقتصادياً صحيح أم خطأ ، فواجب مجلس الأعيان أن يقيم برد فعل ويقول أن هذه التعديلات خاطئة وتضر بالاقتصاد أو أن هذه التعديلات ضد مصلحة المواطن الأردني أو ضد مصلحة الدولة ، لا أن يبقها سارية المفعول ويضع التعديلات التي تقدم بها مجلس النواب في الأدرج .

لقد وضعت التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على قانون ضريبة الدخل المؤقت في الأدرج ، وما نحن ندخل في السنة الثالثة وما زلنا نسمع عن مشروع "قانون جديد" لضريبة الدخل والله أعلم كيف سيتعامل معها مجلس النواب ونحن على علم بكيف يتم انتخاب أعضائه .

وبالتالي النقطة الأساسية ، إذا لم تفصل السياسة عن الأمن" لن نستطيع أن نجد أصوات تحت قبة مجلس الأمة تستطيع أن تتحدث بانفتاح وبصراحة وبقوة لكي نبدأ بالخطوة الأولى على طريق التصحيح الاقتصادي الشامل ، من هذا المنطلق ومن وجهة نظري أن المواطن سيبقى يعاني من كافة أنواع الغلاء وما شابه ذلك .

في كل المناصب . أخيراً أقول ، أنه عندما نتحدث عن برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي وطني شامل ، أعتقد أن هذا البرنامج يجب أن يتضمن كافة القضايا الأساسية التي طرحت في هذه الأمسية ، وربما أنا نفسي لم أستطع أن أصيغها بشكل جيد أو حتى أن أطرحها بصورة صحيحة ، وشكراً .

الدكتور عودة قواس ، نائب سابق .

مساء الخير جميعاً ، الشكر المتواصل لمركز القدس ولمعاليه والذي أرجو أن يسمح لي أن أتحدث بانفتاح . أولاً ، أنا بعيد عن الاقتصاد لكن كأي مواطن لدي ثلاثة محاور للحديث والمداخلة أرغب أن أوجه من خلالها عدد من الأسئلة إلى معالي الدكتور رجائي المعشر :

أولاً : أتساءل مع معاليه عن سبب عدم نشر الدراسات التي أقيمت الجزء الأكبر من "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان ، أعتقد أن هذه الدراسات "وهمية" ، بالإضافة إلى أنها مصاغة من أجل استدراج الدعم الخارجي ومن أجل إظهار صورة الأردن الحسنة أمام العالم ، لأن خطابنا الاقتصادي الداخلي يختلف كلياً عن خطابنا السياسي الخارجي ؛ فخطابنا السياسي الداخلي يحكمه "القرار الأمني" ولا يحكمه "القرار السياسي" ، وبالتالي أعتقد أن هذه الدراسات غير محكمة فإذا ما نشرت بكل تأكيد سوف توجه لها إنتقادات لازعة من الأكاديميين والاقتصاديين المتخصصين كونها دراسات غير محكمة .

ثانياً : لم تتطرق أي جهة - لا مجلس النواب ولا مجلس الأعيان - عن الطلب المستمر من الحكومة للإطلاع على موضوع "الحسابات الختامية للحكومة" والذي نحن في "التجمع الديمقراطي" داخل مجلس النواب قد أردناه .

أنا مكثت أربع سنوات عضواً في مجلس النواب ، لم أرى في حياتي أية "حسابات ختامية" للحكومة ؛ حيث كان يعزى ذلك بعدم الموافقة على "ملاحق" الموازنات ، وبالتالي لا يمكن إجراء تدقيق "حساب ختامي" حكومي للسنة تمكنني من القيام بدوري الرقابي كنائب وبمهمتي الرقابية كمجلس أمة على أعمال الحكومة .

ثالثاً : اللجنتان في كل من مجلس النواب والأعيان إستنتجتا الطلب الملح الذي تضمن "تعهداً"

الملاحظات التي طرحت من قبل الأخوة الحضور في هذه الندوة . وعتبي الكبير على نفسي أولاً لأنني كنت أعمل في القطاع العام ثم انتقلت الى القطاع الخاص ؛ حيث عملت في "البنك المركزي" الأردني لفترة 16 عاماً ، وحالياً أعمل في القطاع الخاص وبالتالي أستطيع أن أصدر حكماً بالجهة أو الطرف الذي يقدم طرحه أو دراسته بطريقة علمية محكمة ومن يقدم طرحه بطريقة غير علمية ، وبالأمانة إن الحكومة هي من تقدم دراساتها وأطروحاتها بطريقة علمية وبناءً على أرقام وبناءً على أسس علمية صحيحة .

لم أرى ولا بأي ندوة من الندوات التي شاركت بها مرات سابقة وبمناطق مختلفة سواء أكانت تتعلق بالسياسة أو بالاقتصاد أو حتى بموضوع آخر ، قد استطاعت أي جهة من جهات القطاع الخاص بما فيها الجامعات أن تقدم طرح علمي دقيق ومحكم تتحدى فيه الحكومة ، وهذا يؤخذ على القطاع الخاص . هذه مقدمة أحببت أن أبدأ حديثي بها .

النقطة الثانية ، يجب أن نشيد بالإنجاز الذي تحققت خلال الثمانية عشر عاماً الماضية وهي سنوات "التصحيح" الاقتصادي ؛ حيث استطاعت الحكومة بالطبع - لقد فاتني أن أشكر معالي الدكتور رجائي على هذه المحاضرة الشاملة ، ومعالي الدكتور قد عمل في الحكومة والقطاع الخاص وبمجلس الأعيان وفي العديد من القطاعات المختلفة ، فشكراً جزيلاً على هذا الطرح القيم والبناء - أن تحققت أهم إنجاز لها خلال الثمانية عشر عاماً وهو "بناء قاعدة بيانات دقيقة" . وهذا إنجاز هام جداً وبكل المقاييس ، في حين أن القطاع الخاص لا يستخدم مثل "قاعدة البيانات" هذه ، وهذه نقطة تحسب على القطاع الخاص .

وكل الأساتذة الذين حضرت لهم ندوات من أساتذة الاقتصاد والسياسة.. الخ ، لم يتقدم أي من هؤلاء الأساتذة بطرح علمي محكم مبني على "قاعدة البيانات" التي صاغتها وبنتها الحكومة ، وحتى عندما أواجه النقد والتشكيك الذي يطرح من قبل القطاع الخاص بما يخص البيانات والأرقام الإحصائية التي تقدمها الحكومة ونعتها بإنها أرقام وإحصائيات مزيفة وليست حقيقية ، فالماذا كل هذا التشكيك ؟ فالأرقام موجودة ويمكن التحقق من مدى دقتها ومصداقيتها .

أما بالنسبة لأسعار البترول والمحروقات فسؤالي للجنة المالية والاقتصادية ، هل فكر أحداً فيكم وتساءل هل لدى مؤسسة "المواصفات" القدرة خلال 25 يوماً أن ترجع و"تغير" كل محطات البنزين حسب الأسعار الجديدة ؟. إلى متى سنبقى نشغل على - "تغيير" هذه الكازية أو تلك والقيام بختمها . كم عدد سيارات التاكسي لدينا في الأردن التي يجب "تغيير" عداداتها كل 25 يوماً وعندما ترتفع أسعار النفط ؟ لا أعرف ربما لدينا عشر آلاف تاكسي أو أكثر ، فهل لدينا القدرة الفنية لكي نرجع و"تغير" هذا الكم الهائل من عدادات التاكسي ؟ ، سأعتبر أن التقرير الاقتصادي الذي نداخل فيه ونناقش بنوده قد اتفقنا عليه جميعاً سواء من قبل الأمناء العاميين للأحزاب ، أو من الاقتصاديين ، أو حتى من قبل المواطنين العاديين . لم أرى وبكل أسف أي من أحزاب المعارضة قد خرج بمظاهرة احتجاجية على رفع الأسعار ؟ كلنا يتحدث كأمين عامين لإحزاب سياسية في المعارضة حول الموضوع الذي يجري بدون أن يكون لدينا - لدى هذه الأحزاب - قواعد شعبية تستطيع إيصال نائب واحد تحت "القبعة" . إلى متى سينتهي هذا الترهل السياسي في الأردن ؟ وإلى متى نستطيع أن نضع أقدامنا على أرض صلبة ؟ إلى متى نستطيع كأحزاب أن نخطو خطوة في اتجاه التنمية السياسية ؟ . نحن نريد أصوات حتى من داخل مجلس الأعيان تؤيد ذلك .

نقطة أخيرة ، أتمنى أن نرى في يوم من الأيام خلال حياتنا مجلس أعيان ممثل أو حتى مجلس أعيان يكون نصفه على الأقل منتخب بشكل غير مباشر من مؤسسات المجتمع المدني ، متى سنصل الى الديمقراطية التي ننادي بها أمام كل مجالس العالم من الكونغرس الأمريكي إلى البرلمان الأوروبي ؟ ، نريد أن تتحول الديمقراطية التي ننادي بها إلى شيء واقعي وحقيقي وليس إلى خطاب ليس له علاقة بأرض الواقع ، وشكراً .

**السيد عدلي قندح ، مدير عام جمعية البنوك في الأردن .**

شكراً لمركز القدس على تنظيمه لهذه الندوة ، وشكراً لمعالي الدكتور رجائي المعشر رئيس "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان . بصراحة لدي الكثير من الملاحظات وحتى على



أي طروحات أو مقترحات ، تحضر كافة الأطراف وعلى رأسهم القطاع الخاص . في حين أننا في القطاع الخاص عندما نعقد ندواتنا تكون دائماً هناك جهة غائبة لماذا ؟ لا أعرف .. وهذا أيضاً بحسب ضد القطاع الخاص .

الفكرة التي تفضل فيها معالي الدكتور رجائي المعشر ، وأعتقد أن هناك شبه إجماع شامل عليها ، وهي "ضرورة وجود برنامج إصلاح وطني اقتصادي اجتماعي شامل" وهذا حسب اعتقادي ، ضروري جداً في هذه المرحلة ويجب أن يحل محل برامج الموازنات السنوية ، وهي برامج قصيرة الأجل .

العناصر الرئيسية التي غطاها التقرير المالي "للجنة المالية والاقتصادية" لمجلس الأعيان شاملة وكاملة ، ولكن يمكن أن يأخذ عليها الكثير من الملاحظات من كافة القطاعات والاتجاهات حتى تكتمل الصورة وتكتمل كل الأفكار بهذا البرنامج الوطني الإصلاحي الشامل .

أنا أعتقد أن جزءاً من المشكلة ، يكمن في وجود العديد من القطاعات الاقتصادية المعطلة ، وأبرزها قطاع السياحة ، فهذا القطاع معطل جداً ؛ بحيث لا يجلب الدخل المعول عليه للبلد ، وهذا أولاً.

ثانياً: قطاع الإنشاءات ، هناك جزء كبير من قطاع الإنشاءات يشغل عمالة وافدة ويستطيع إحلال العمالة المحلية محل الوافدة . ولو يتشارك القطاع الخاص مع القطاع الحكومي في وضع برنامج تدريبي - تأهيلي.. الخ ، ونبدأ بوزارة التربية والتعليم ، لأنني كوني وزيراً للتربية والتعليم أستطيع أن أتحدث الآن ، كم طالباً سيرسب بالتوجيهي بعد 10 سنوات بناءً على نتائج التوجيهي الحالية ، وأستطيع أن أقيم الطلبة من الصف السادس الابتدائي . فلو أعطت وزارة التربية إهتماماً بذلك ، فهذه الطريقة سوف أقول لك أن آخر مسح قامت به "الموصفات العامة" أوضحت فيه كم بقدرة الاقتصاد الأردني أن يوفر أو يستحدث فرص عمل سنوياً . فلدينا 35 ألف فرصة عمل كل ستة شهور على إعتبار أن الاقتصاد الأردني يوفر 70 ألف فرصة عمل سنوياً ، وهناك 50% من هذه الفرص يستطيع أن يشغلها أشخاص يحملون شهادة التوجيهي أو أقل من ذلك ، وإذا ما علمنا

أريد أن أقدم أمثلة فقط على هذه النقطة والتي تتعلق "بالسلة الاستهلاكية" للمواطنين . أولاً أشكر الحكومة جزيل الشكر كما أشكر مجلس الأعيان ولجنته المالية والاقتصادية على تركيزهم على هذه النقطة ، بصراحة وبالصدفة كنت في "جلسة" مع مدير عام دائرة الإحصاءات العامة ويصفه شخصية ، وكنا نتحدث عن موضوع الدعم المقترح وهو (50) دينار للموظفين للذين تقل رواتبهم عن (300) دينار و(45) دينار لمن رواتبهم (300) فما فوق . فوجهت سؤال مباشر لمدير الإحصاءات العامة ، هل هذه المبالغ المخصصة للدعم وهذه الزيادات المقررة للموظفين تكفي لتغطية احتياجاتهم ؟ وقلت له أن بحسب "سلة التضخم" و"سلة الإستهلاك" مربوطة بالتضخم" للموظفين الذين تقل رواتبهم عن 300 دينار ، والموظفين الذين تزيد رواتبهم عن الـ 300 دينار ، فالأرقام موجودة بحسب "سلة الإستهلاك" الشهرية للموظف .

وبالتالي أنا كحكومة ، حتى أكون على علم بتفاصيل الأمور 100% ، هل تغطي أم لا تغطي ، وأنا هنا لا أدعي أنني صاحب هذه الفكرة ، لكنني أكون فرحاً وأنا من القطاع الخاص عندما أرى الحكومة تأخذ مباشرة بهذه الفكرة ، بالتالي تأتي الحكومة لتقل لك أن الـ (50) دينار تغطي نسبة التضخم للمواطنين الذي تقل رواتبهم عن 300 دينار . وبناءً على هذه الإحصاءات أنا متأكد جداً أنهم استخدموا الأرقام المقدمة من قبل دائرة الإحصاءات العامة ، لأن لديهم أرقام وإحصاءات دقيقة أو على الأقل مسوحات شاملة .

النقطة الأخرى ، وأرجو من الأخوة أن يسمحوا لي أن أتدرج بهم بسرعة بما أريد قوله ، فأنا أقول أنه تؤخذ على هذه المراكز التي تعقد مثل هذه الندوات الهامة وتطرح فيها أفكار ممتازة ، إلا أنه غالباً ما يكون هناك طرف غائب ، عندما تكون ندوة هامة مثل هذه الندوة يجب أن تحضرها كافة الاتجاهات وكافة الأطراف - الحكومة ، القطاع الخاص ، والجهات التشريعية ، ومؤسسات المجتمع المدني - وغالباً ما تكون الحكومة غائبة . في حين أن الحكومة على درجة عالية من الذكاء ؛ فعندما تعقد "ندوة" على درجة عالية من الأهمية مثل هذه الندوة فإنها تدعو كافة الأطراف وكافة الاتجاهات بغض النظر كيف تقوم بإقناعهم بالحضور ، أعرف فقط أنهم يحضرون هذه الندوات ، وعندما تقدم الحكومة

الحكومة الأردنية ستبيع مادة البنزين بهذا السعر ، والسولار بهذا السعر... وهكذا .

عدم وجود شركات أخرى إلى جانب "المصفاة" أو حتى وجود أشخاص مستوردين وبائعين مباشرة ، فإتبه يوجد بأن فكرة تحرير السوق النفطية ليست موجودة بالكامل ، هذا أولاً .

ثانياً : معالي الدكتور رجائي تحدث بإسهاب جميل عن "الخطة الحكومية" لتخفيف معاناة الناس ، ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه ، ما مدى أثر "السلع الارتكازية" الحيوية على المستوى الكلي للاقتصاد ، بمعنى، قدرة المنافسة، الإنتاج المحلي في السوق المحلية وفي أسواق التصدير ، وهذه آنية ومستقبلية .

ثالثاً : هناك اختلاط في طرح المفاهيم بالنسبة للأمور ، فعلى سبيل المثال "الخصخصة" ، فمؤسسة "الاتصالات" كانت قصة نجاح بكل تفاصيلها . شركة الأسمنت كانت "وسطية" ، وكان هناك "نوايا" لتوسيع إنتاجيتها وكانت هناك خطط إكتملت قبل شهر ، إلا أن شركة "لافارج" إشترتها . هذه الشركة تعمل "احتكار" على أسواق المنطقة ، ونحن غير متبهيين لهذه القضية . وفي ذلك الوقت ، تحدث عبد الشكور شعلان بقوة في صندوق "النقد" الدولي ، ومما قاله "أنه يجب الإنتباه لهذه القضية ، طبعاً القصة أنه كان يريد مناقفة الأوروبيين" ، ولكن هي الحقيقة بعينها ؛ فنحن كنا في خطر حقيقي وبدأ هذا الخطر يصلنا ، والأسعار التي نشاهدها الآن و90 مليون دينار أرباح الشركة المحققة قبل سنتين بالرغم من أن رأسمالها (63) مليون دينار ، هذا أكبر مثال على ذلك .

بالنسبة لشركتي البوتاس والفوسفات والذي حصل بهما شيء غير طبيعي ، كان سهم الفوسفات يباع بسعر (4) دولارات ، وكان يباع في السوق بـ 4 دناتير ، الآن سعر سهم الفوسفات يزيد عن 13 دينار ، فخلال فترة قصيرة حققت شركة الفوسفات قفزات كبيرة في أسعار بيع منتجاتها في الخارج وزادت على ثلاثة أو أربعة أضعاف .

هذه الشركات كان يوجد في بيعها خلل وخلل كبير وعدم إدراك لما جرى ويجري . أنا لم أفرح لأن هناك مليون و200 ألف عائلة أردنية تأخذ مساعدات بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال

أنه وفي كل سنة يرسب في الأردن في شهادة التوجيهي نحو 50% من الطلبة ، وهذه الإحصائيات منذ تأسيس الأردن وهي على هذا الاتجاه . إذن أنا أعرف جيداً أنه من بداية الصف السادس الابتدائي إلى التوجيهي أن 50% من هؤلاء الطلبة سوف يرسيون .

لذلك أنا أدعوا إلى إيجاد برامج تخطيط مهني من السادس الابتدائي على هذه الفئة ، أنا "كوزير عمل" نفرنسا على سبيل المثال ، وزير العمل ووزير التربية في فرنسا هما وزير واحد ، لأن هذا الوزير هو الذي يخرج العمالة لوزارة العمل

الحكومة تعمل ، وهناك مخططات أعتقد أنها بحاجة إلى إكتمال الصورة وبحضور كافة أطراف المعادلة . فالأزمة التي يمر فيها الاقتصاد الأردني حالياً ليست أزمة وليدة الساعة ، بل هي أزمة تراكمية ، وأنا أعتقد أن الأردن مر بأزمات أقوى من هذه الأزمة بكثير ، والدليل أن معدل التضخم في عام 1989 في الأردن كان 25% . نحن نتنبأ أن يكون معدل التضخم في العام القادم ما بين 8 - 9% ويمكن أن يصل إلى 10% . إضافة إلى أن الأردن كان يعاني من أزمة مديونية خارجية ثقيلة وبطالة وفقر، والأدهى من ذلك لم يكن لدى الأردن قاعدة بيانات .

هذه مشكلة ، ولكن الأردن استطاع حالياً حل هذه المشكلة ، بعد أن تمكن من بناء قاعدة بيانات شاملة . ولذلك أعتقد أن فكرة أن يكون لدينا "برنامج إصلاح وطني اقتصادي واجتماعي شامل" تدعو إلى المشاركة في وضع تفاصيله وأطر كافة الأطراف السياسية والتشريعية والتنفيذية بهذه الطريقة يمكن للأردن أن يتخطى الأزمات الاقتصادية التي يمر بها ، وشكراً .

السيد خالد الزبيدي ، رئيس تحرير جريدة المدينة الاقتصادية .

الملاحظة هي أن "تصف الحقيقة" أسوأ من غيابها فيما يتعلق بالوضع الذي يمر به الأردن . عندما نتحدث عن "اقتصاد السوق" وتحرير السوق النفطية في الأردن ، هو ليس تحرير سوق ! ، لذلك عندما تم اعتماد أسعار النفط والمحروقات الحالية ، لم يعلن عن أي مستوى ، وكم سيكون هذا السعر التعادلي ، بمعنى إذا كان سعر برميل النفط بـ(90) دولار ، معنى ذلك أن

هناك غلاء فعلي ، نحن جالسين هنا نُنظر في الاقتصاد ، اقتصاديين وسياسيين ومعالي ووزراء ونواب ، وما شاء الله جميعهم أكاديميين وينظرونُ بالاقتصاد ، ولكن في النتيجة عندما تجلس مع المواطن الفقير والعادي ، يقول لك في المحصلة أريد أن أعيش ، أريد أن أشتري المأكّل والمشرب لأبنائي ، كرتونة البيض أصبح سعرها 3,15 دنانير" ، وكيلو الدجاج قد أصبح بدنانيرين ، وكيلو البندورة بدنانير ، وكيلو الكوسا بدنانيرين.. أنا أريد أن أكل ، أريد أن أكل لقمتي بالحلال .. من أين؟ كيف أريد أن أكلها ؟ ، على سبيل المثال إحدى الشركات قرر مديرها إعطاء كل موظف راتبه أدنى من (150) دينار خمسة دنانير ، والذي يتقاضى راتباً من الموظفين فوق الـ150 دينار عشرة دنانير . ناقشناه في هذه الزيادات القليلة التي لا تفي بشيء ، قال هذه قدرتي ! قلنا له : أنت تباع بستة ملايين دينار ، وتريد أعطانا خمسة دنانير أو عشر دنانير؟! .

هناك 80 عامل مصري في هذه الشركة و15 عاملاً أردنياً ، والعمال المصريون يرسلون أموالهم إلى الخارج ، والأردنيين يصرفون رواتبهم في داخل الأردن . لا يوجد ضغط من قبل الحكومة على القطاع الخاص ، ولم تتخذ الحكومة أية سياسة تؤثر واقعياً وفعالياً على هذا القطاع . من المفروض أن تكون هناك رقابة حكومية على هذا القطاع ، ومادامت الحكومة قررت زيادة موظفيها من (45 - 50) ديناراً ، يجب أن تمارس ضغوطها على القطاع الخاص بإعطاء موظفيها أرقام معينة وليس بالحد الأدنى للأجور .

سؤالي الهام ، العام الماضي في شهر تشرين الثاني 2006 ، قال جلالة الملك جملة في اللقاءات التي جرت معه " أننا نريد تنمية سياسية في الأردن ، كنت أتمنى أن يكون عام 2007 ، هو عام الأحزاب الأردنية ، ذات البرامج الواقعية والخطط التي تمنح الأردن دفعة مستقبلية إلى الأمام" . ولكن مع الأسف الشديد أن كل حكوماتنا المتعاقبة ولا زالت حتى الآن تضع عوائق كبيرة جداً أمام التنمية السياسية في الأردن ، علماً أن جلالة الملك يناهز باستمرار بـ "التنمية السياسية ، والتنمية الاقتصادية وضرورة أن تتواكب مع بعضها البعض خط .. بخط ، بشكل متواز" .

الدعم الحكومية ، بمعنى أن الشعب الأردني سوف يكون في وضع حرج في السنوات القليلة القادمة ، الحل لا يكمن بهذه الطريقة ، فهل الحل هو بفتح السوق وارتفاع أسعار النفط والمحروقات ، وهل أقوم كحكومة بدفعها مرة ثانية للعائلات الأردنية بطريقة مختلفة أم أقوم كحكومة بتشجيع الاستثمارات ، والاستثمارات المكثفة للعمالة وليست فقط مكثفة لرأس المال ؟ أعتقد أن الحديث في هذا الموضوع سيطول ، ولكنني سأكتفي بهذا القدر ، وشكراً .

السؤال الذي أريد أن أوجهه هو مهم جداً ، فقد قرأت منذ أيام "مقالة" للصحفي سميح المعاينة في جريدة "الغد" يقول فيها ، "أن رب العائلة عندما يعطي لإبنه (35) قرشاً كمصروف يومي ، فهذا المبلغ لم يعد كافياً لشراء حاجاته" ، في النهاية عندما أعطيت طفلي (50) فلساً ، قالت لي بابا أن هذا "الشلن" ما عاد يشتري شيئاً كقيمة نقدية وأنا حسبتها ، فإذا ما دخلنا في المعادلة الحسابية البسيطة "كان ابني وهو في الصف الرابع وابنتي في الصف الثامن يتلقون مني مصروف يومي ، فيما بعد عودتهم على قضية وهو أن أعطيهم مصروفهم أسبوعياً وبمعدل ثلاثة دنانير في الأسبوع . في حين كان مصروفهم اليومي في السابق 35 قرشاً بمعنى دنانيرين أسبوعياً . إلا أنني زودت مصروفهم ورفعته إلى ثلاثة دنانير لكل واحد منهم ، بالمقابل اشتريت لهم "حصالة" أو "فجة" ، وقلت لهم في الأسبوع ضعوا ما توفره في هذه "الحصالة" ، وفي نهاية السنة أفتح "الحصالة" ، وأخبرهم بأن مجموع ما وفروه من مصروفهم الأسبوعي ، سوف أشتري لهم فيه هدية التي يرغبون فيها ، وأضف لهم عليها مبلغاً آخر.

عندما فتحنا لهم "الحصالة" في نهاية الدوام المدرسي في شهر 6 في العطلة الصيفية ، وجدت أن واحداً كان قد وفر (50) ديناراً والآخر (70) ديناراً . في حين أنه منذ بداية هذا العام ، أعطيت كل واحد منهم ثلاثة دنانير مصروفه الأسبوعي ، إلا أن أبني وهو في الصف الرابع كان قد صرف المبلغ يوم الأربعاء بمعنى أن مبلغ الثلاثة الدنانير الذي كان يوفر منه العام الماضي لم يعد يكفيه أسبوعياً ، فقلت له بابا هذا مصروف كبير ، أين تذهب في "المصاري" ؟ قال : بابا لا أعرف أين تذهب المصاري . صار يأخذ ديناً من أخاه .

تعد رؤوس الأغنام كيفما كان ولا تأخذ الأرقام على التلفون بل يجب أن تذهب بنفسك للتأكد من صحة الأرقام المعطاة لك .

كانت النتيجة أن الحكومة قد اقتنعت بأن الأرقام الإحصائية لديها غير صحيحة ، ولكن هذه الأرقام هي التي صاغتها ولم تعرف كيف تتخلص من هذه الأرقام الخاطئة والمغلوطة التي قدمتها في تقريرها . مما اضطرها إلى إعادة إحصاءاتها مجدداً .

والذي أريد قوله ، أن الإحصاءات هي عملية مهنية ، دقيقة ومنضبطة ، وتستطيع الاعتماد عليها بشكل كبير . هناك دراسات تحليلية ولكن هذا موضوع آخر ، أنا أتحدث في الأرقام وأرقام الإحصاءات وكيف يكون الشخص واثق منها ومقتنع بها .

بالنسبة لما يتعلق في دور مجلس الأعيان . هذا المجلس يؤخذ عليه التمسك بقانونين ، يوجه إليهما النقد وهما :

أولاً ، قانون جواز السفر ، وأنا شخصياً لا أؤيد أن يعطى النائب والوزير السابق ، والنائب الحالي وكل مسؤول حكومي جواز "سفر دبلوماسي" ؛ فجواز "السفر الدبلوماسي" يعطى لمن يقوم بمهام رسمية . أما أنني بمجرد أن أصبحت نائباً أو وزيراً يصبح لدي الحق في امتلاك جواز "سفر دبلوماسي" كما وأتمتع "بالحماية" الدبلوماسية الأردنية أنا برأيي شخصياً ، أن هذا تجاوز . وفي الاجتماع المشترك بين مجلسي النواب والأعيان تم الاتفاق - على الطلب من الحكومة - بوضع قانون جديد بهذا الخصوص وحتى هذا التاريخ لم يوقع هذا القانون ؛ فمجلس الأعيان حافظ على هذا القانون .

ثانياً ، قانون ضريبة الدخل ، أول يوم في الاجتماع الحالي جاءت الحكومة وأبلغتنا أن لديها "تية" لسحب قانون "ضريبة الدخل" لأنه لا يتطابق مع برنامجنا الموجود حالياً ، فقالت الحكومة سواء قبلتموه كأعيان أو رفضتموه هي نفس النتيجة . فنحن كحكومة سنبعث لكم بقانون جديد لـ"ضريبة الدخل" ، وطلبنا من الحكومة هذه المرة أنه "يكفيننا" قوانين لضريبة الدخل ، وبعدها أتت قوانين تشجيع الاستثمار . وفيما بعد كل من الأعيان بدأ يتحدث بطريقته ، وقلنا للحكومة على

سؤالي ، لماذا حكوماتنا واقتصاديين والسياسيين الكبار ووزارة التنمية السياسية يمنعون ويعيقون التنمية السياسية في الأردن ؟! .

### الجولة الثالثة من الردود على الأسئلة والاستفسارات

عريب الرنتاوي .

في الحقيقة أن هناك جزءاً كبيراً من الملاحظات التي طرحت في الجولة مكررة ، أو أجاب عليها معالي الدكتور رجائي المعشر ، ولكن يمكن أن يمر معاليه على بعض الملاحظات الإضافية ييجاز في هذا المجال .

معالي الدكتور رجائي المعشر ،

شكراً جزيلاً على طول بالكم وصبركم ، بالنسبة للدراسات الاقتصادية المقدمة "للجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان" ، أدعي شخصياً أنني أميز بين "الغث والسمين" من الدراسات المصطنعة والمرتبطة وبين الدراسات الحقيقية والمنطقية ، وأكد لكم جميعاً أنني لا أكتب شيء في تقرير "اللجنة المالية والاقتصادية" عن قناعة بالدراسة التي قدمت لمجلس الأعيان من جانب الحكومة إلا لأنني متأكد منها جيداً ومن صحة الأرقام الواردة فيها .

أود أن أقول لكم قضية هامة ، أننا في الأردن في عام 1998 أو عام 1999 وبعد أن قدمت الحكومة "البيانات الخاطئة والمغلوطة" للبنك الدولي ، وبعد ذلك التاريخ تم تحديث أسلوب عمل دائرة الإحصاءات العامة ، ليس فقط أسلوب عملها ولكن التدقيق في إحصاءاتها وأرقامها . ومنذ ذلك الوقت نستطيع أن ندعي كحكومة أن المعلومات والأرقام المقدمة من قبل هذه الدائرة باستمرار تحظى بمصداقية عالية وهي في صعود مستمر ، ومع العلم أن دائرة الإحصاءات العامة عندما قامت بعمل دراسة "مسح الأغنام" في المملكة كانت النتيجة أن لدينا في المملكة مليونين ونصف المليون رأس من الأغنام ، والحكومة قالت أن إحصاءاتها تدلل على وجود 5.5 مليون رأس من الأغنام ، وعندما أكدت دائرة الإحصاءات العامة على صحة الأرقام التي توصلت إليها دراستها وأكدت في نفس الوقت على عدم صحة الأرقام التي قدمتها الحكومة ، لأن هناك أسلوب هام لإجراء أية دراسات ؛ فلا

شركات لتوزيع المشتقات النفطية .

هذا هو برنامج الحكومة المقدم لمجلس الأعيان ، كيف تريد أن تطبقه الحكومة ؟ بصراحة نحن في مجلس الأعيان سنعتقد اجتماعاً خاصاً للبحث في موضوع "الطاقة" لأننا لم نستطع أن نحصل من الحكومة على إجابات شافية حول موضوع تفاصيل الخطة المتعلقة بـ "الطاقة" وأسعار المشتقات النفطية ، ولكن هذه هي خطة الحكومة بمعالمها الرئيسية . حتى نفهم أكثر بعض التفاصيل بصورة أفضل ، وأكد لكم أنه من ناحية "التسعيرة" الأخيرة والتطبيق العملي لها ، كلها أسئلة طرحت وكان لدى الحكومة إجابات ولكننا قررنا في مجلس الأعيان عقد اجتماع خاص لمناقشة الخطة الحكومية بتفاصيلها الدقيقة فيما يتعلق بالأسعار .

لعلمكم ، وهذه معلومة أمرها لكم ، أنه أصبح لدي قناعة أن فكرة الحديث عن إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة أصبحت "اسطوانة مشروخة" ، صار لنا مدة طويلة ونحن نردد فيها بدون طائل . وصار لنا 30 سنة ونحن نتناقش حولها ولم نصل إلى نتيجة تذكر . أقول لكم ، أننا منذ خمس سنوات ونحن نسير في برنامج "إحلال" العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة ، ووزير العمل يقول أنه استحدث في الخمس سنوات الماضية (220) ألف فرصة عمل ! و (135) ألف فرصة عمل منها ذهبت للعمالة الوافدة ، و فقط 85 ألف فرصة ذهبت للعمالة الأردنية .

هنا أتساءل كيف سيكون هناك قناعة عند العمالة الأردنية في تقبل العمل في الأعمال التي تقوم فيها العمالة الوافدة ؟ ونحن نرى أنه مع توسع الاقتصاد الوطني ، نسبة العمالة الوافدة من مجمل الفرص المستحدثة تزيد أضعاف مضاعفة عن العمالة المحلية ، وهذا يدل على أن هناك شيئاً مغلوطاً. لقد أصبح إلزاماً علينا أن نفكر خارج هذا الإطار بمنطق جديد لإسلوب التعامل مع هذا القطاع بالتالي .

أستاذ طارق ، أنا قصدت بالدعم ، "دعم السلع" ولم أقصد التربية والتعليم وأنا أعتقد أن على الحكومة مسؤوليات دستورية اتجاه المواطن ، التربية والتعليم أحد هذه الواجبات والمسؤوليات .

الأقل قدموا لنا قوانين ضريبة الدخل "بجزمة واحدة" تطبق في نفس الوقت وتكون مفهومة وواضحة للجميع ، هذان هما القانونان بالطبع إضافة إلى قانون "الخلع" . ولذلك أكد لكم أن مجلس الأعيان لا يؤخر قوانين ، فقط القوانين الثلاثة الموجودة والاتفاق عليهم جاري ، وهناك حديث لتحريكهم .

بالنسبة لأسعار المحروقات والمشتقات النفطية ، هذه الأسعار يجب أن تتحدد وفق معادلة وضعتها وزارة "الطاقة" ، وقد طبقت حتى الآن على الوقود الثقيل ، وعلى وقود الطائرات، وعلى وقود البواخر ، وهذه لا يوجد عليها مشكلة . المعادلة موجودة على مستوى مدير مصفاة النفط ، ووكيل وزارة الطاقة ، وشخص ثالث لا أعرف من هو ، وهم عاكفون على دراسة أسعار النفط في السوق العالمية ؛ فهؤلاء الأشخاص يأخذون سعر الإنتاج ، تكلفة الإنتاج وتوزيعه ، وعمولات الموزعين بمعنى أن هناك معادلة عالمية تتم الدراسة على أساسها .

هذه المعادلة سيتم تطبيقها على أسعار النفط والمحروقات في يوم 25 من كل شهر ، يعقد هؤلاء الأشخاص اجتماعاً لهم ليقرروا الأسعار ، والآن قرروا أن يجتمعوا في 25 الشهر الجاري على أن يطبقوا الأسعار العالمية على أسعار النفط الخام في الشهر المنصرم . ومعدل أسعار الخام في الشهر المنصرم يحدد سعر المشتقات النفطية وتعلن للشهر الذي يليه . تحرير كامل للأسعار لا يوجد ، ونحن نضحك على أنفسنا إذا ما قلنا أن هناك تحرير كامل للمشتقات النفطية ، وذلك لعدة أسباب منها :

أولاً ، لأن التحرير الكامل معناه إذا أردت أن أبني مصفاة جديدة ، أذهب وابني ولن ألقى أحد يعارضني في ذلك ، ولكن الحكومة تقول أننا لن نبني ، ولن نسمح ببناء مصافي جديدة .

ثانياً ، استيراد مشتقات نفطية ، غير مسموح من قبل الحكومة ؛ فالحكومة بموجب تقريرها المقدم لمجلس الأعيان ، أن لديها شركة تكرير للمشتقات النفطية وهي "المصفاة" الموجودة حالياً ، والحكومة تنوي إعطائها مدة خمس سنوات "كعقد" لتقديم الخدمات . فالحكومة تنوي فيما بعد تأسيس ثلاث شركات لتوزيع الخدمات للغاز السائل ، شركة للتخزين والنقل ، وثلاث

دنانير زيادة على راتبه ، وأزيد المحروقات 20 دينار ، وتبدأ الكرة هكذا دواليك.. كما في المرات السابقة . فما دمت كحكومة أريد أن أربط كل شيء بالتضخم ؛ فمن الأولى أن أحرر "السلع" وأعطي المواطن "مصاريف" وأجعله يشتري ما يريد . ولهذا لا يجوز ربط المواطن بشكل دائم بموضوع أسعار وهمية وبعد سنة أو سنتين، أقول له كحكومة، أنه ليس لدي القدرة على تقديم الدعم لك وأنا مجبور أن أحرر الأسعار. أو تعال لنجلس سوياً لنناقش "الموازنة" لأن فيها عجز كبير، وماذا نريد أن نفعل أمام هذا العجز؟

دعونا نضع معادلات قابلة للتطبيق على المدى البعيد ، وليس معادلات سنوية وشهرية قصيرة المدى ؛ فموازنة العام أنظروا لها في جوهر تعويض المواطن عن أضرار "تعويم" الأسعار وليس من خلال رفع رواتب الموظفين أو من خلال تحرير الأسعار لأن هذا ضد مصلحة المواطن وظلم له ، ولما هو قادم بعد هذا "التعويم" للأسعار . ولكن إذا ما رجعنا إلى تحديد الأسعار فإننا نرتكب خطأ كبيراً ، وإذا أوقفنا زيادة الرواتب ولم نربطها بالتضخم والإنتاجية والآداء يكون خطأ أكبر .

فإننا نرجع نرواح مكاننا ونرجع لنفس الموال ، وتبقى الرواتب ترواح مكانها والأسعار ترتفع تدريجياً . في ظل هذا الوضع الاقتصادي المتأزم ، ماذا يستطيع أن يفعل المواطن ؟ الآن لا يوجد ضرائب على البنزين والسولار ، ولكن أكد لكم أن الحكومة لا يمكن أن تسمح لسعر البنزين أن ينخفض إلى أقل من سعره الحالي . فلذلك أقول إذا ما انخفض السعر العالمي للبنزين سوف تفرض الحكومة على البنزين ضريبة ، في حين أن أسعار السولار والغاز ستبقى في صعود وانخفاض حسب الأسعار العالمية ، لكن البنزين بقناعتي الشخصية وأنا لدي معلومات ، بأن أسعار البنزين كانت تدعم المحروقات الأخرى العام الماضي بـ 17 مليون دينار في السنة . فالحكومة تدفع في أسعار البنزين ومن المتوقع إذا ما انخفض سعر البنزين تحت سعر الـ 80 دولار ستبدأ الحكومة بتحقيق أرباحاً فعلية ودخلاً من البنزين . في هذه الحالة لن تخفض الحكومة أسعار البنزين ولكنها ستضع عليه ضريبة مبيعات . ولهذا اطمأنوا فالنفط وباقي المشتقات النفطية أسعارها ستبقى في صعود وانخفاض حسب أسعار الأسواق العالمية . وشكراً لكم .

"السلع" ، وعندما أقول "السلع" فإنني أعني "القمح ، والأرز ، والعدس والشعير.. الخ" . والسبب الذي يدفعني لقول ذلك ، إذا ما نظرنا إلى تاريخ الأردن الاقتصادي فإن كل أزمة اقتصادية واجهتنا كان سببها عدم قدرة الحكومة على توفير أموال لدعم هذه "السلع" . سنة 1995 حدثت أزمة كبيرة ، عندما حررنا أسعار "الخبز" ورفعنا أسعار كيلو الخبز إلى (19) قرش وبعد سنتين عندما نزلت أسعار "القمح" العالمية ، خفضنا أسعار الخبز إلى (16) قرشاً للكيلو وثبتناها على (16) قرشاً . اليوم كيلو الخبز يكلف الحكومة نحو (45) قرشاً .

يمكن للحكومة أن تتحمل الفرق في أسعار الخبز ما بين أسعار التكلفة والمبيع في هذا العام ولكن السنة القادمة ، ماذا سيحصل ؟ إذن سوف نرجع إلى نفس المأزق ونضع الحكومة في مأزق من الصعب الخروج منه . ما دام فكرة الدعم يضعني في مأزق ، ويضع المواطن أمام واقع جديد كل يوم وما دام في نية الحكومة ربط سياسة الأجور والرواتب بالتضخم الاقتصادي ، والآداء والإنتاجية ويطبق على الجميع بما فيها القطاع خاص والقطاع عام ؛ فإذا كان هذا "الهدف" معناه أن التضخم وارتفاع الأسعار تذيب الرواتب ، والأجور" . لماذا أستمر في الدعم وكل أربع أو خمس سنوات يصبح حجم الدعم كبيراً جداً ، وأنا كحكومة غير قادر على التعامل معه وبالتالي أضطر إلى "تعويم" الأسعار وأضطر من جديد أن أضع سياسة وخطة اقتصادية جديدة . لماذا لا أضع خطة وحزمة اقتصادية وطنية متكاملة

ثانياً ، الحكومة لم تعط الزيادات للموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين الزيادة مقابل زيادة أسعار المحروقات والمشتقات النفطية فقط ؛ إن ما قالته الحكومة أنها ومقابل "تعويم" الأسعار ولمواجهة أثر "التعويم" على الرواتب والأجور هذا العام ، أنا عوضت المواطن (50) ديناراً تحت الـ 300 دينار ، أما بعد هذا التاريخ المعادلة هي ربط الرواتب والأجور بالتضخم والإنتاج والآداء . لماذا يصبح لدي قضية في اليوم والثاني . أقول : أريد أن أزيد الدعم ، أريد أن أعوض المواطن.. الخ .

نحن وجهة نظرنا في "اللجنة المالية والاقتصادية" في مجلس الأعيان أنه مادام مبدأ الدعم يشكل أزمات اقتصادية ، والمواطن ما عاد يعرف نفسه من يوم ليوم ، أقوم كحكومة وأعطيه خمس

## الأسماء المشاركة في الندوة:

أ. أسامة ملكاوي  
محامي ، وعضو سابق في مجلس الاعيان

خالد الزبيدي  
رئيس تحرير جريدة المدينة الاقتصادية

د. خالد الوزني  
مدير عام شركة سرايا العقبة

د. روجي شحاتوغ  
عضو سابق في مجلس النواب

رولا عنثري  
جمعية الرواد الشباب

روضة ابو طه  
عضو يملتقى سيدات الاعمال والمهن

معالي الدكتور رجائي المعشر،  
رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الاعيان الاردني

الدكتور طارق التل  
رئيس اللجنة الاقتصادية في جبهة العمل الاسلامي

عدلي قندح  
مدير عام جمعية البنوك في الاردن

د. عودة قواس  
عضو سابق في مجلس النواب

عدنان زهران  
رئيس حزب الانصار العربي

عريب الرنتاوي  
مدير عام مركز القدس للدراسات السياسية

عزام الهندي  
عضو مجلس النواب/ حزب جبهة العمل الاسلامي

علي رواشدة  
صحفي بجريدة العرب اليوم

فهمي الكتوت  
الناطق الاعلامي للتيار الديمقراطي

أ. مصطفى العمالي

نائب سابق/ محامي

معاذ مصالحة  
عضو حزب جبهة العمل الاسلامي

منذر الصوراني  
نقيب أصحاب المدارس الخاصة

موسى المعاينة  
الامين العام لحزب اليسار الديمقراطي الاردني

ميلاد عواد  
الامين العام السابق لحزب الامه

د.يعقوب الكسواني  
الامين العام لحزب حركة حقوق المواطن الاردنية ( حماة )



## Al Quds Center for Political Studies

✉ 213566- Amman 11121 Jordan

☎ +962 6 5674868

☎ +962 6 5651931

📄 +962 6 5674868

✉ [Info@alqudscenter.org](mailto:Info@alqudscenter.org)

🌐 [www.alqudscenter.org](http://www.alqudscenter.org)